****

 **التفكك الأسري**

**" ظواهرأجتماعية والتفكك الأسري والنظرية الأجتماعية"**

 **الدكتور**

 **شاكر حسين الخشالي**

باحث في علم الاجتماع

*حزيران.... 2011م*

**المقدمة**

 ان من اهم الاسباب التي دفعت الانسان للتجمع هي الكوارث ، اذ كان يشعر بالامن والطمأنينة ويزول خوفه وقلقه منها بتجمعه ، وهو ما اسند عليه العلماء رأيهم من ان اسباب ظهور المجتمعات هي اسباب نفسية واجتماعية ، كانت معظم الكوارث طبيعية لكن مع ظهور وتطور التكنولوجيا اخذت شكلين طبيعية واصطناعية ، فالطبيعية تجسدت بثورة الطبيعة كالزلازل والحرائق والفيضانات وهذه تخلف ورائها كنتاج بسببها بالغالب كوارث ثانوية هي الاوبئة والامراض والفقر والمجاعات ، اما الاصطناعية والتي هي من عبث الانسان فتأخذ اشكالا" عديدة كالصراعات والحروب والانحرافات السلوكية كالادمان على المخدرات ، ويتسلل بين هذه الكوارث وربما بسببها ظاهرة مكروهة اجتماعيا" هي الطلاق .

 ان هذه الكوارث أو ما ينتج عنها من بعض الظواهر الاجتماعية ، كالحروب والمخدرات والفقر والطلاق تذرع فتكا" بالمجتمعات من خلال تفكيكها للاسرة نواة المجتمع ومؤسسته التنشيئية الاولى والاساسية ، ان تفكك الأسرة قد يحدث بسبب التفكك الفردي ، فالأمراض النفسية والعقلية ما هي ألا عدم قدرة الأفراد على التكيَف وتحمل التغيرات الأجتماعية والأقتصادية التي تحدث في محيطهم ، اي ان الأختلال وعدم الأستقرار والتوازن الذى يحدث بين الجوانب المادية واللامادية على ابنية المجتمع تحدث ايضا" داخل الفرد ، فالأفراد الذين يفقدون القدرة على احداث توازن بين الروح والجسد قد يفقدون صوابهم الى الحد الذي قد يقدم فيه البعض منهم على ارتكاب الجنح والجرائم ، يعتبر تفكك الاسرة من اخطر الأمراض الأجتماعية التي تسبب تفكك المجتمع او ربما انهياره وفنائه ، ان التفكك الأجتماعي والتفكك الأسري والتفكك الفردي مترابطة ترابطا" بحيث يكون احدها سببا" للآخر ، ولهذا السبب كانت الدراسات الاجتماعية تنشط كلما حصل أضطراب في الحياة الاجتماعية ، ليضع العلماء النظريات والفروض لكيفية الوقاية من تلك الأمراض او معالجتها او التقليل من آثارها التي تتركها على الفرد والمجتمع .

 لقد تناول البحث آثار هذه الكوارث بدراسة سوسيولوجية شملت كل جوانبها الاقتصادية والأجتماعية والأنسانية والأطار العام الذي تطرقت من خلاله نظريات علم الأجتماع لعلاجها او التقليل من آثارها ، فبعد التعريف بمفهوم الأسرة والعائلة والتفكك الأسري تناول البحث وبالتفصيل أهم ألظواهر الاجتماعية التي يعتقد انها الأكثر شيوعا" في تفكك الأسرة كالفقر ، والطلاق ، والمخدرات ، والحروب واثرها الذي يسبب ألتفكك الاسري وفلسفة النظرية الاجتماعية ودورها تجاه ذلك .

**المبحث الاول:منهجية البحث**

**1. مشكلة البحث**

تعاني كل المجتمعات من الامراض الاجتماعية التي منبتها البيئة الاجتماعية التي تعيشها ، ويتفاوت حجم وانعكاسات تلك الأمراض من مجتمع لآخر وبحسب طبيعة تلك البيئة ، فالبيئة المضطربة تزداد فيها وتكون قاسية ، اما البيئة المستقره فتكون اقل سعة وقسوة ، ان الأمراض الأجتماعية لا يشترط ان يكون للأنسان دور للأبتلاء بها كالفقر مثلا" ، رغم ان بعض النظريات تلقي اللوم على الأنسان في استسلامه للفقر ، في حين ان المخدرات يستلطفها ويتلذذها الانسان ثم ما ان يصبح مدمنا" حتى تتحول الى مرض عضوي لا يتخلص منه الا بعلاج ، اما الحرب فقد تفرض عليه فرضا" حتى يقع تحت طائلة آثارها النفسية والاجتماعية التي تلازمه لأجيال ، اما ما احله الله وابغضه بنفس الوقت فلا تقلٌ وطأة آثاره على المجتمع مما ورد اعلاة من الامراض الاجتماعية .

 هذه الامراض الفتاكة اول من تهاجمه في بناء المجتمع هي الاسرة اللبنة الاساس ، فتعمل على تفكيكها ، فتفقد دورها الوظيفي الاسري والاجتماعي ، وتتهدد وحدة واستقرار وتوازن النظم الأجتماعية ، وينتهك القانون وينعدم انتقال القيم من جيل الى آخر ويتحطم اطار التوقعات ، ان فقدان القدرة على اشباع الأحتياجات لأي نسق قد يسبب ظهور توترات وهذه تحدث آثار ضارة على ابنية الأنساق وآلية عملها ، وفشل اي نسق بمعالجة مشكلاته من شأنه ان يؤثر على توازنه واتساقه وتكامله مع الأنساق الآخرى ، وبما ان النظم والأنساق مسؤولة عن سلامة الهيكل الأجتماعي العام ، وذلك يعتمد على قدرة اعضاء التنظيم على اداء دورهم ، مما يستوجب تكاتف الجهود من قبل الجميع لدعم الأسرة ووقايتها من الوقوع في هذا المازق ولعلاجها اذا فشلت الوقاية ، وفي هذا المجال يتحتم على النخبة وهم العلماء في توجيه المجتمع للاستفادة من نظرياتهم بشكل عملي تطبيقي للوقاية وللعلاج من هذه الامراض التي تهدد امن وسلامة المجتمع .

**2. اهمية البحث**

 أ. يكتسب البحث اهميته من كونه يعالج آثار عدة مشاكل اجتماعية تعمل على تفكك الأسرة وتهدد امن المجتمع كالفقر والطلاق والمخدرات والحروب ، من خلال مساهمة النظرية الأجتماعية في ايجاد حلول وقائية او علاجية لها لتقليل وطأة آثارها النفسية والاجتماعية ويعتبر ذلك امر" ملحا" .

ب.يعالج البحث جانب مهم واساسي في الافادة من الجانب التطبيقي للنظريات الاجتماعية في معالجة مشاكل المجتمع ، اذ ليس بعيدا" ان البعض يجهل اهمية ودور تلك النظريات في الحياة اليومية للفرد ، او يجهل كيفية الافادة منها .

ت. تتأتى اهمية البحث من كونه يلقي الضوء على بعض الوسائل التي تحمي البناء (الهيكل) الأجتماعي من اخطر الظواهر الاجتماعية التي هي التفكك الاسري ، وذلك بتقليل سبل انعكاساتها على الأنساق الآخرى .

3**. اهداف البحث**

أ. تبيان بعض الظواهر الأجتماعية التي تسبب تفكك الأسرة والقاء الضوء على النظرية الأجتماعية التي تنطبق عليها في جانب الوقاية والعلاج .

ب. تشخيص الآثار المباشرة وغير المباشرة التي يتركها التفكك الأسري على الفرد وعلى تنظيمات المجتمع وانساقه الأجتماعية والأقتصادية والثقافية والعضوية والشخصية ، والوقاية منها او معالجة آثارها على المجتمع ، لما لذلك من دور تخريبي على البناء والتنظيم الأجتماعي.

ت. تبيان كيفية استفادة الفرد والأسرة والمجتمع من الجانب العملي في تطبيق نظريات علم الأجتماع في معالجة المشاكل الأجتماعية.

**4. المصطلحات الواردة بالبحث:**

**أ . العائلة:** مصطلح العائلة ارجعه مهتموا اللغة العربية الى كلمة الاعالة والتكفل اي المعيل والمعال فالافراد الذين يكونون مسؤولين عن مستلزمات معيشة وحياة آخرون يرتبطون معهم بروابط محددة بايولوجية واجتماعية واخلاقية يعرفون بالعائلة ويرادفه مصطلح الأسرة .

ب. **الاسرة** : ارجعه اللغويون الى الآصرة والتي معناها الترابط فوصفوا الافراد الذين تربطهم روابط او اواصر محددة بعلاقات بايولوجية واخلاقية واجتماعية ، وآخرون قالوا تعني التآزر اي التناصر والتضامن والتعاون والتضحية والالتزام الشامل غير المحدد وغير المشروط دون تحفظ ، ويرادفه العائلة.

ت. **الفقر**: وصفه تفسير الآية268 البقرة بانه سوء الحال وضيق ذات اليد (1 ) ، اما زيمل فقد وصفه بانه هو مايجده الآخرون الذين يعيش وسطهم الفقير فيصفون وضعه المعاشي بانه يشير الى حالة الفقر.

ث. **المخدرات**: هي الماده التي يؤدي تعاطيها الى حالة تخدير جزئي او كلي مع فقد الوعي او دونه وهذه المادة تعطي شعورا" كاذبا" بالنشوة والسعادة مع الهروب من عالم الواقع الى عالم الخيال ، او هي المادة التي تكسب الجسم خدرا" او فتورا" يمنعه او يضعفه من الحركة ، او هي كل مادة خام او مستحضرة تحتوي على عناصر منبهة او مسكنة من شانها اذا استخدمت في غير الاغراض الطبية ان تؤدي الى حالة من التعود او الادمان عليها مما يضر بالفرد والمجتمع .(2)

ج. **الطلاق:** هو فسخ عقد الزواج المقدس الذي وقعه الزوجان البالغان قبل دخولهما الى نظام الزواج ، والفسخ يرجع لاسباب كثيرة تحول دون استمرار الزواج والحياة الزوجية (3) او هو فسخ عقد اقتران الزوجين الذين ارتبطا به قبل الزواج برضاهما التام ووفق شروط قبلاها بقناعة واتخذا موثقا" من الله ، وهذا يعني فشل الزواج في اشباع الحاجات التي دفعت الزوجين الى عقده .

ح. **االحرب:**هي آخر وسيلة يلجأ اليها الطرفان المتنازعان لانهاء الصراع بينهما بعد فشل كل الوسائل السلمية لأنهائه ويستهدف كل منهما تدمير القدرات البشرية والاقصادية للطرف الآخر لأجبارة على الاستسلام لأرادته **.**

**خ. التفكك الأسري:** تفكك الأسرة يعني تصدع علاقاتها الاجتماعية الداخلية والخارجية ، وانحلال وحدة تماسكها وتحطم هيكلها التكويني ، فيتعذر على افرادها خاصة الابوين من الايفاء بالتزاماتهم واداء ادوارهم تجاه بقية افراد الاسرة والمجتمع **.**

**المبحث الثاني:العائلة أو الأسرة**

 **مفهوم العائلة :**

 أنّ جميع التفسيرات لمفهوم العائلة تشير إلى كيفية نشوء العضوية على حساب الفردية , والتماهي على حساب الاستقلالية أو الشخصانية , والملاحظ أنّ مصطلح العائلة يشيع استعماله في المجالات الأوسع من مصطلح الأسرة , إذ ربما يشمل الأسرة الممتدة وأوسع منها بعض الشيء لعدة أجيال وقد يمتد المفهوم ليشمل العشيرة , أما الأسرة فيغلب استعمالها لجيل واحد عدا ما يستخدم كمصطلح للتعبير عن السلطة والنفوذ لبعض الأسر.(4)

 أما كمفهوم اجتماعي فالعائلة ، هي منظمة دائمية نسبياً تتكون من زوج وزوجة مع أطفال أو بدونهم ، أو تتكون من رجل وامرأة على انفراد مع ضرورة وجود أطفال , وتربط هؤلاء علاقات قوية ومتماسكة تعتمد على أواصر الدم والمصاهرة والتبني والمصير المشترك...*أوكبرن وينمكوف* ، أو هي وحدة بنائية تتكون من رجل وامرأة ، تربطهم علاقات روحية متماسكة مع الأطفال والأقارب ، ويكون وجودها قائم على الدوافع الغريزية والمصالح المتبادلة والشعور المشترك الذي يتناسب مع أفرادها ومنتسبيها...*ماكيفر ،*(5) ويصف حليم بركات العائلة العربية ، بانها وحدة اجتماعية إنتاجية ونواة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي , تسودها علاقات التكافل والتعاون والود والالتزام الشامل بفعل ضرورات الاعتماد المتبادل , وهي أبوية من حيث تمركز السلطة والمسؤوليات والامتيازات والنسب , وهرمية لا يزال التمييز فيها قائماً على أساس الجنس والعمر والتنشئة السلطوية إلى حدّ بعيد رغم حصول تحولات مهمة , وهي ممتدة مع نزوع واضح نحو النووية ونحو القبلية في الوقت ذاته كما يتضح من استمرارية الالتزامات الواسعة ،(6) أو هي جماعة تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي ووظيفة تكاثرية , ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع , وتتكون الأسرة على الأقل من ذكر بالغ وأنثى بالغة وطفل سواء كان من نسلمها أو عن طريق التبني ...*.ميردوك* .(7)

 والعائلة الكبيرة الممتدة تتكون ربما من الزوجين وأولادهما مع الأعمام والعمات والأجداد والجدات وأحياناً الأخوال والخالات , أو ربما يكون الأولاد الكبار متزوجين ويسكنون مع أبويهم بنفس السكن والمعيشة , أو قد يكون الأب متزوج بأكثر من زوجة وله منهن أبناء ويسكن الجميع سويّة ومعيشتهم مشتركة ، او ربما تكون العائلة الممتدة البعض من هؤلاء , أي المقصود أكثر من عائلة نووية تسكن في مسكن واحد وبمعيشة مشتركة , المهم أنّ مع الزوجين الكبيرين وأولادهم هناك أفراد من المقربين أو بالمصاهرة ، وبموجب هذه العضوية والتوحد في الهوية حتى الاندماج يصبح الإنسان في الأسرة مسؤولاً ليس عن تصرفاته الشخصية حسب بل عن تصرف الأعضاء الآخرين رغم التفاوت بين ضوابط تصرفات الذكور عن تصرفات الإناث , مثلاً انحراف البنت في العائلات التقليدية خاصة ينعكس على العائلة كافة ولا يمس الفتاة وحدها , وعلى الصعيد الإيجابي تقوم العلاقات الأسرية على التعاون والتضحية والالتزام الشاملغير المشروط ومن دون تحفظ ، وهذا ما يعزز إحساس أفراد الأسرة الراسخ بالاطمئنان والاستقرار النفسي ، لعدم الخوف من مواجهة الأزمات والنكبات المحتملة ، إذ بإمكان الفرد أن يعتمد دائماً على عائلته مهما كانت الظروف ، وهنا يتجلي غياب أو محدودية الشعور بالقلق وبالوحدة فينعم الفرد بدفء العلاقات الحميمة ويطمأن إلى علاقات الصداقة ، فينشأ الإنسان مستنبطاً للقيم الأسرية ومتمسكاً بالثقافة العامّة التي تعتبر العائلة إحدى دعائمها الأساسية والأهم.

 أما العائلة النووية فهي تتكون من الزوجين وأطفالهم فقط , والعائلة النووية هي من أهم الظواهر الاجتماعية التي تميز المجتمعات الصناعية ، وتتسم هذه العائلة بصلابة العلاقات الاجتماعية بين الزوجين ، ووجود المصالح والأهداف المشتركة بين الآباء والأبناء , إنّ قوة العلاقات الاجتماعية بين أفراد العائلة النووية تكون عالية عندما لا يزال الأطفال صغار ، ولكنها سرعان ما تضعف بعد بلوغهم ونضجهم ، إذ يتأثر الأطفال بجماعات وفئات المجتمع التي يحتكون معها في حياتهم اليومية ، وقد تنقطع علاقة الأبناء بالآباء بعد زواجهم خصوصاً بعد انتقالهم الجغرافي والاجتماعي , وتتميز العائلة النووية بتقسيم العمل وظهور الأدوار لكل فرد من أفراد العائلة بوضوح ، عكس العائلة الممتدة التي يكون عملها مشترك لا تتميز به أدوار الأفراد بوضوح عدا رئيس العائلة أو ربّ الأسرة.

 إنّ أساس تكون الأسرة هو العلاقة الزواجية واتخذت تلك العلاقة أشكالاً مختلفة منذ الخليقة إلى اليوم , والأسرة الزواجية ظاهرة اجتماعية عالمية لها وظائف كثيرة معضمها ذات انتشار عالمي كالوظيفة الجنسية والاقتصادية والتكاثرية والتربوية وعندما تترابط الوظيفة الزواجية مع الاقتصادية تصبح الأسرة وحدة اجتماعية لا يمكن إغفالها أو الاستغناء عنها أو استبدالها وهذه الأشكال حسب ترتيب ظهورها التاريخي كما قسمها العالم الانثربولوجي *مورغان* هي:)8)

1. بدأت الحياة الاجتماعية بالمرحلة الوحشية المشاعية وذلك بمشاعية المرأة لكل الرجال ومشاعية الرجل لكل النساء

2. في مرحلة البربرية التي تلت الوحشية المشاعية ظهرت أسرة الأقرباء بالدم أو أسرة الجيل ، أي أفراد الجيل الواحد احدهما يتزوج الآخر دون قيود ، لكن لا يجوز أن يزاوج جيل أعلى أو جيل أوطأ , أي شيوع تزاوج الأخوة والأخوات ومنع تزاوج الأبناء للآباء أو للبنات.

3. بعدها في المرحلة البربرية الوسطى ظهرت أسرة الشركاء ، أي هي مجموعة من الرجال شركاء بمجموعة من النساء ولا يحق التزاوج خارج المجموعة .

4. ثمّ في المرحلة البربرية العليا ظهرت الأسرة الزواجية ، وهي زوج واحد لزوجة واحدة وزوجة واحدة لزوج واحد لكن السيطرة والنسب والتملك للمرأة وحقّ الطلاق ممنوح للاثنين.

 5. نهاية المرحلة البربرية ظهرت الأسرة الوحدانية وهي نفس نظام الزواجية لكن أصبح السيطرة والنسب والتملك وحقّ الطلاق للرجل فقط.

6. ظهرت لاحقاً الأسرة الزواجية متعددة الزوجات أو متعددة الأزواج , فالأولى كثيرة الشيوع ومنها في النظام الإسلامي أما الثانية فهي نادرة جداً وبمجتمعات محددة بقبائل التودا بالهند أو التبت أو بقبائل كاينجاج بالبرازيل ويكون الأزواج إما أخوة أو ربما ليسوا أخوة يشتركون بامرأة واحدة وسببها قلّة نساء تلك القبائل.(9)

 إنّ المجتمع يتكون من مجموعة عوائل ، وكل عائلة تعتبر خلية بنائية في النسق الاجتماعي ، والأفراد الذين يشغلون أدواراً اجتماعية مختلفة هم منتمون إلى عوائل المجتمع وكل فرد منهم في عائلته له دور يتوجب عليه أداؤه ضمن العائلة , وهذا يعني أن للزوج أو الزوجة أكثر من دور اجتماعي في آن واحد , بعضها ضمن انساق البناء الأجتماعي اضافةً لدوره ضمن تنظيم الأسرة , فالزوجة المشتغلة لها دور اجتماعي ضمن نطاق عملها خارج البيت ، ولها دور اجتماعي آخر ضمن الأسرة كزوجة وكأم لأطفال ، والزوج كذلك له دوره الاجتماعي في وظيفته وعمله خارج البيت وله دور اجتماعي آخر ضمن أسرته كربّ للأسرة ، مسؤول عن تأمين احتياجات ومستلزمات ورغبات الأسرة بالتكافؤ والتعاون مع الزوجة , إذ أنّ الأسرة هي منظمة اجتماعية ضمن انساق بناء المجتمع فكما تنطبق نظريات علم الاجتماع على البناء الوظيفي للمجتمع فإنّها بشكل دقيق تنطبق أيضاً على البناء الوظيفي للأسرة لأنّ الأسرة هي مجتمع مصغر تظهر فيه كلّ أنشطة المجتمع الكبير ولكن بشكل مبسّط وأولي .

 إنّ من متطلبات الالتزام العضوي المتبادل ضمن الأسرة العربية ومن خلالها بالعائلة الأشمل أو المجتمع هو تضحيات جمّة وحتى مستوى نكران الذات ، وهذا ما يقع عبئه الأكبر على الأم ، إلى الحدّ الذي أصبحت في الثقافة العربية مثالاً للعطاء غير المشروط ، مما جعلها تميل إلى عدم الاهتمام بحاجاتها ورغباتها الذاتية بل تحرص على تحقيق ذاتها من خلال عنايتها بأولادها , وليس غريباً أمام هكذا وضع أن تهمل نفسها بعد الإنجاب وربما تهمل زوجها وعلاقتها به ، وتنصرف إلى شؤون أطفالها وعائلتها إلى درجة أنّ زوجها لا يعود يشكل بالنسبة لها مصدراً من مصادر سعادتها ونموها الذاتي ، ويتحول إلى معيل ومرجع السلطة ومسؤول عن تأمين رزق العائلة وحمايتها , وخاصة إذا كانت علاقة الزوجة بزوجها ليست على ما يرام ، فإنّها تنصرف كليّاً إلى أولادها دون أن تعاني أزمة حادّة بالضرورة ، مكتفية أن تستمد سعادتها من سعادة أولادها.

 لكن هذا لا يعني أنّ العائلة العربية ثابتة جامدة لا حراك فيها في كل الأزمنة والحالات ، فقد بدأ حراكها كوحدة اقتصادية اجتماعية نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والحضرية ، وتوسع نطاق المدن وازدياد مسؤوليات الدولة في السيطرة على أنشطة القطاع العام ، الذي أصبح يشمل مختلف مرافق الحياة كنتاج للتحولات التي شهدها النصف الثاني من القرن العشرين , فحلت الدولة والمؤسسات العامّة والخاصة محلّ العائلة في تأمين مستلزمات أفرادها في العمل والتعليم والصحّة والترفيه والضمان الاجتماعي ورعاية الأمومة والطفولة ، واتسعت مجالات التوظيف مما قلل من الاعتماد المتبادل بين أفراد الأسرة خاصة الممتدة منها ، فهاجر الأبناء للعمل في المدن أو حتى في خارج أقطارهم ، ويرى الخبراء أنّه سيكون لهذه التطورات آثارها العميقة في انحلال تماسك الأسرة ، لأنّ استقلالية الأفراد الاقتصادية سيكون لها بالغ الأثر بذلك على الأغلب , كما سيؤدي إلى انعكاسات مهمة من حيث استقلالية الأفراد الاجتماعية ، ونزوعهم نحو الحريّة وحقّ الاختيار بعيداً عن تدخل الأسرة ، وتدريجياً سيصبح الفرد أكثر إحساساً بمسؤوليته عن تصرفاته وانجازاته وإخفاقاته.

 ولكن علينا أن لا نذهب بعيداً إلى الحدّ الذي يدفع استنتاجاتنا إلى أنّ العائلة العربية لم تعد قائمة كوحدة اقتصادية اجتماعية , كلا بالعكس أنّها أكثر المؤسسات الاجتماعية محتفظة بمركزها الذي تتمحور حوله أكثر النشاطات الإنسانية في المجتمع العربي ، فقد لاحظ الباحثون أنّ الشباب العربي لا يزال اغترابهم عن العائلة منخفضاً جداً إذا ما قورن مع درجة الاغتراب عن الدولة والمجتمع والدين ومؤسسات التربية والعمل , أي أنّ العائلة لا تزال الأكثر قدرة على التماسك بين المؤسسات الأخرى ، كما أنّ غياب الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية يجعل الشاب لا تشكل له وظيفته ضماناً كليّاً فقد تدفعه الظروف إلى دفء حضن عائلته مرّة أخرى أو أن تستظل عائلته بظلاله.

 **تفكك الأسرة**

 تفكك الأسرة يعني تصدع علاقاتها الاجتماعية الداخلية والخارجية وانحلال وحدة تماسكها وتحطم هيكلها التكويني فيتعذر على أفرادها خاصة الأبوين من الإيفاء بالتزاماتهم وأداء أدوارهم تجاه بقيّة أفراد الأسرة والمجتمع , ويظهر ذلك أكثر وضوحاً بالأسرة النووية فإذا انقطع الرباط بين الزوجين أو بين الأبناء وأبويهم فذلك يعني تفككاً لا محال ، لأنّ الأسرة جماعة اجتماعية مسؤولة عن تنفيذ الضوابط الاجتماعية على أعضائها داخل الأسرة فإذا حصل التفكك فإنّ ذلك يعني وهناً في أحد مناشر العائلة.

 إنّ مشكلة تفكك الأسرة وتحللها الاجتماعي والخلقي لا تصيب مجتمع دون غيره بل تصيب كل المجتمعات الإنسانية ، ولكن المشكلة تكون خطيرة ومعقدة في المجتمعات المتطورة والمتقدمة في ميادين الحياة اكثر مما في الدول النامية , وتعتبر من العوامل الأساسية في ظهور المشكلات الاجتماعية المزمنة التي تعاني منها تلك المجتمعات أو المجتمعات النامية على حدّ سواء ، كالفقر والمرض والانحراف والجنوح والجريمة والتشرد والتسول والبغاء وتعاطي المخدارت والمسكرات والانتحار وغيرها. (10)

 إنّ الأسرة هي من أهم المنظمات الاجتماعية التي ينتمي إليها الأفراد ، نظراً للوظائف الأساسية والملحة التي تقدمها لهم ، ابتداءً من تنشئتهم الاجتماعية الأولى ثمّ تدريبهم وتأهيلهم على إشغال الأدوار الاجتماعية الوظيفية التي من خلالها يخدمون مجتمعهم وأمتهم , فإذا كانت العائلة مفككة فإنّها لا تستطيع القيام بواجباتها التربوية والأخلاقية والاجتماعية ، ومن هنا تظهر المشكلات الإنسانية التي لا تهدد كيان ومصير العائلة فقط بل كيان ومصير المجتمع , ولهذا يعتبر تفكك الأسرة من أخطر الآفات التي تتعرض لها العائلة , وتفكك الأسرة على أنماط مختلفة أهمها :(11)

1. تفكك العائلة الناجم عن تصدع العلاقات الزوجية في العائلة ، مما يسبب تبعثرها كالطلاق أو الافتراق أو الهجر , فالعائلة قد تتفسخ وتتلاشى وتندثر بسبب الطلاق وتعهد احد الزوجين برعاية الأطفال إذ كان/كانت مؤهلة وقادرة على القيام بذلك ، أو ربما تؤول رعاية الأطفال إلى دور الدولة أن تيسرت ، ويعكسه مصيرهم التشرد والانحراف والجنوح , وللطلاق أسباب عديدة أهمها تعكر صفو العلاقات الاجتماعية والعاطفية بين الزوجين ، أو عدم مقدرة الزوج على إشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لزوجته وعائلته ، وتتعدد وتتشعب الأسباب لكنها تجتمع تحت عنوانين هما الجانب العاطفي والجانب المادي.

2. تفكك العائلة الناجم عن تحولها إلى عائلة القشر الفارغ ، وعائلة القشر الفارغ هي العائلة المحافظة على كيانها ووحدتها الخارجية ، فالأبوين والأطفال يعيشون سويّة في بيت واحد ، ويتعهد الأبوان أو أحدهما بسد حاجات العائلة الأساسية وتربية الأطفال وحمايتهم عما يهدد كيانهم ومستقبلهم , لكن هكذا عوائل تفشل في أداء الوظائف التي تقوم بها العوائل السويّة لأعضائها ، خصوصاً فيما يتعلق بسد وإشباع الحاجات العاطفية والبايولوجية للزوجين , فتسود بين الزوجين علاقات مفككة وجافّة يغلب عليها الطابع الروتيني الرسمي ، ولربما هكذا حال تدفع الزوج لإقامة علاقات غير شرعية خارج البيت ، ولربما تنتهي بالطلاق وزواج الزوج من غريمته ، أو لا يطلق خشية نقد الناس أو حرصاً على الأطفال من التشرد والانحراف في حالة طلاق الأبوين وتحطم العائلة.

3. تفكك العائلة جراء تعرضها للحوادث الخارجية القسرية ، التي لا يستطيع الزوجان التحكم بها كغياب أحد الزوجين أو كلاهما بسبب الوفاة أو الاعتقال أو السجن أو كوارث الحروب أو كوارث الطبيعة أو البطالة والفقر ، وهذه جميعها تشل فاعلية الأبوين في أداء وظائفهما تجاه عائلتهما مما يمنعهما من القيام بالتزاماتهما ومهامهما تجاه المجتمع ، مما يسبب تشرد أفراد العائلة وذلك لغياب سلطة الضبط الاجتماعي أو لضعفها جراء صدمة هكذا كوارث أو بسبب الفقر أو المجاعة التي من آثار تلك الكوارث.

4. تفكك العائلة الناجم عن تعرضها للكوارث الداخلية ، كالمرض الجسمي أو العقلي أو إدمان مخدرات ، الذي قد يتعرض له احد الزوجين أو الأطفال مما يعيق العائلة من أن تكون سويّة وقادرة على القيام بوظائفها تجاه أفرادها والمجتمع , خاصة إذا كان المريض هو الأب حيث سيؤدي ذلك لربما إلى انقطاع مصدر معيشة العائلة فتتعرض العائلة إلى الفقر والحرمان ، ، ويفقد الأطفال من يشرف على تربيتهم ورعايتهم إذا كانت المريضة هي الأم ، وبكلا الحالتين يتعرض الأطفال إلى نقص التنشئة ويتعرض الزوجين إلى فقدان تلبية المتطلبات الاجتماعية والنفسية والعاطفية من الجانب المريض للجانب السليم.

 إنّ الأنماط التي ذكرناها توضح لنا غياب الرباط الوجداني أو القانوني أو كليهما داخل الأسرة ، مما يسبب وهناً يؤدي إلى عدم إدامة وصيانة النسق الأسري داخل البناء الاجتماعي ، ولما كانت الأسرة هي الأساس في البناء الاجتماعي ونظامه ، فإنّ وهن وظائفها أو هفوت حيويتها يعني اضطراباً في مناشطها ووهناً في تنظيمها الصغير فيدفع إلى تفككها ، والتفكك الأسري لا يقتصر على ما ذكرناه من أنماط فقط ، بل أنّه في بعض الأحيان يشكل عدم توافق الأبناء لسلطة الأبوين رغم وجود الرباط الأسري سائداً ، ولكن هناك فجوة تفاعلية وعلائقية بينها تخلق وهناً وتفككاً وهو ما يعرف (بالوهن الأسري المستتر) ، لأنّه لم يصل إلى انهيار بنية الأسرة ، ولم يقترب من تمزيق نسيجها العلائقي بعد لأسباب عديدة.

 إنّ المجتمع هو نسيج سلطات إذ يتعذر قيام إي علاقة اجتماعية من أي نوع لا تتميز بشكل من أشكال السلطة مهما كانت ضعيفة أو موزعة , ومنها سلطة الأسرة على أفرادها إلى درجة يرى فيها البعض أنّ أفضل تعريف للسلطة هو التنظيم الداخلي للرابطة الإنسانية سواء كان ذلك من خلال الثقة المتبادلة في إطار الأسرة أو ثقة الصداقة أو عقد العمل أو قيم المجتمع ، (12) وعليه فإذا غابت سلطة الأبوين أو أحدهما اختل النظام الذي ينظم حياة الأسرة فلم تعد قادرة على أداء دورها عندئذٍ ستكون أسرة مفككة .

**المبحث الثالث:اسباب تفكك الأسرة والنظرية الاجتماعية**

**1. الفقر وتفكك الأسرة والنظرية الاجتماعية**

**مفهوم الفقر**

الفقر هو ما يوصم به المجتمع حياة جماعة اجتماعية معينة على ان تعيش ضمن دائرة الفقر....لويس كوسر ، (13) من تحليل التعريف نجد أنّ لا علاقة للدخل في تحديد الفقر إنما وصم المجتمع لمستوى حياتي معاشي معين , ففقير أمريكا ربما يكون غنياً في الصومال , أما الميل العام لعلماء الاجتماع المعاصرين فهو انتهاج واحدة من مقاربتين لقضية الفقر, وذلك عن طريق تطبيق مفهومي "الفقر المطلق والفقر النسبي" ويرتبط مفهوم الفقر النسبي بفكرة العيش الكفاف أي الشروط الأساسية التي ينبغي توافرها ليضل المرء على قيد الحياة في وضع صحي معقول وتتضمن هذه الشروط المأوى والغذاء والكساء والدواء , أما مفهوم الفقر المطلق فينظر له باعتباره مفهوماً إنسانياً شاملاً لجميع البشر في كل زمان ومكان.

 لقد اختلف العلماء في اعتبار مقاييس العيش الكفاف واحتياجاته مقياساً شاملاً لجميع البشر, لكنهم يجمعون أنّه من الأنسب تطبيق مفهوم الفقر النسبي الذي يشير إلى معدل مستوى المعيشة في مجتمع ما ، داعمين رأيهم بانّ الفقر هو ما يجري تعريفه ثقافياً وفي سياقات اجتماعية محددة ، مما يجعل من المتعذر قياسه وفقاً لمعايير نموذجية شاملة للحرمان ، ومن الخطأ الافتراض أنّ الحاجات البشرية متطابقة في كل المجتمعات , فهي تتباين حتى ضمن المجتمع الواحد أحياناً ، ثمّ إنّ أسعار هذه الحاجات الأساسية للعيش تختلف من مجتمع لآخر , كما ويرى البعض أنّ مفهوم الفقر النسبي ينطوي على بعض التعقيد إذ لا بدّ أن يتغير مع نمو المجتمعات , إذ أن بعض ما كان يعتبر كماليات في مجتمع ما ، كالتلفاز والثلاجة والغسالة أصبح الآن في كل بيت تقريباً ، حتى في أوساط الطبقات الواقعة في أدنى طبقات السلم الاجتماعي.

 كما أنّ هناك مقاربتان لتفسير الفقر تتمثل الأولى في مدرسة ثقافة الفقر تفسير *أوسكار لويس* وثقافة التواكل والتبعية والتي تزعم أنّ الفقراء هم المسؤولون عن حالة الفقر والاستضعاف التي يعيشونها , لأنّ بافتقارهم إلى المهارات والحوافز والعزيمة يخفقون في الحياة الاجتماعية بمعناها العام وهو ما يسمى بالآراء "الفردانية" بالمجتمع الأمريكي , كما أنّ هناك من يؤثرون الاعتماد على ما يصلهم من معونات اجتماعية أو خدمات للرفاه ويصبحون عالة عليها , أما المقاربة الثانية فترى أنّ الفقر هو محصلة لعلميات اجتماعية اقتصادية واسعة توزع فيها المواد ومصادر الرزق بصورة مجحفة وغير متوازنة مما يخلق أوضاعاً يصعب التعايش معها ولا يرجع الفقر وفق هذه النظرية إلى قصور فردي بل إلى خلل هيكلي عام في البنية الاجتماعية الاقتصادية ، (14) فقد تطور النظام الصناعي المعاصر بطريقه أنتج ثروة هائلة حققت رخاءً ورفاهية وسعادة للكثير من المجتمعات , لكنها بذات الوقت خلقت ملايين البشر يعانون من البطالة التي أدت إلى الفقر والذي كان سبباً في أن تلوح العديد من المشكلات الاجتماعية ، كالانحراف والجنوح والجريمة والطلاق وتعاطي المخدرات والمشروبات الكحولية ، إذ أن انحسار الحاجة للأيدي العاملة الذي أفرزته الماكنة الصناعية المتطورة التي تدار إلكترونياً سرح العديد من العمال غير المهرة فالتحقوا بأفواج البطالة وعاشوا فقراً بائساً , ولكن هذا لا يعني أنّ الفقر لم يكن موجوداً قبل الثورة الصناعية الثانية , إنّه موجود لكنه كان نسبياً لأنّه مرتبط بالنظام الاقتصادي الاجتماعي وبالتوسع الحضري في المدن, فكلّ المجتمعات التي لا تمارس العدالة الاجتماعية الاقتصادية يوجد فيها فقر ترتفع وتنخفض نسبيته مع الوعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأفراد المجتمع , ويعتبر النظام الاجتماعي الاقتصادي الإسلامي من أكثر الأنظمة دقّة وعدالة في تحقيق محاربة الفقر إذا طبق مثلما ورد بنص آيات التشريع بالقرآن الكريم والسنّة والحديث .

 إنّ الفقر والغنى هما حالتان اجتماعيتان تعيشها كل المجتمعات وفي كلّ الأزمنة , ففي القرن التاسع عشر كان هناك فقر في أوروبا لكنّه لم ينل اهتمام ودراسة الباحثين الاجتماعيين بشكل مفصل ومستقل بل درسوه ضمن مشكلات اجتماعية أكثر خطورة منه , أو بحثوه مرتبطاً بحالات أعمق أثراً في المجتمع ، حيث كان علماء الاجتماع ينجذبون في دراساتهم للظواهر والمشكلات التي تمثل نطاقاً واسعاً في المجتمع والتي تؤثر فيه سلباً أكثر من الإيجاب , لكن بعد الزلزال الاقتصادي العالمي الذي حدث عام 1930م تفاقمت الحالة الاجتماعية البائسة هذه فلم تعد هناك ظاهرة أو مشكلة اجتماعية تؤثر على تحسين نمو شريحة اجتماعية كبيرة داخل المجتمع , عندئذٍ التفت علماء الاجتماع في بحوثهم ودراساتهم لتقصي أسباب وأنواع وكيفية معالجة مشكلة الفقر ، فظهرت دراسات متباينة في تحليلها وتبصيرها وذلك لأنّ لمشكلة الفقر أسباباً مختلفة بينما الفقر كظاهرة اجتماعية لها صفات متشابهة في معظم أنواع المجتمعات ، فإنّ صفات فقير الهند هي نفس صفات فقير الولايات المتحدة تقريباً ، لكن مشكلة الفقر في المجتمع الأمريكي هي ليست ذاتها في المجتمع الهندي ، وذلك بسبب نسبة الفقراء إلى عموم المجتمع ونوع ثقافتهم الاجتماعية ومستوى عيشهم استناداً إلى مستوى العيش العام , ثمّ إنّ تحديد معيار الفقر في ذلك المجتمع يتحكم ايظا" ، إذ أنّ هناك معيار حتمي مطلق الذي هو معدل الدخل السنوي للأسرة الفقيرة ، والمعيار النسبي الذي هو مستوى العيش متضمناً مستوى السكن والملبس والمأكل كلٌ بنوعه وصفاته .

**الفقر و التفكك الأسري**

 إنّ ترابط الفقر مع التفكك الأسري يكاد يكون ترابطاً جدلياً فأغلب أسباب التفكك الأسري التي ذكرناها يكون للفقر أثراً بارزاً فيها بشكل مباشر أو لربما غير مباشر, إذ لربما فقط تفكك عائلة القشر الفارغ لم نشاهد للجانب المادي دوراً في تفككها وبالمقابل فإنّ ما تؤول إليه أوضاع الأسرة أو أفرادها بعد التفكك هو الفقر في أغلب الأحيان.

 ذكرنا سلفا "أنّ كل فرد بالأسرة له دور أو أكثر وبالأخص الأبوين فربما كلاهما له أدوار مزدوجة أحدهما داخل الأسرة والآخر في المجتمع خارج الأسرة , فالأفراد بالمجتمع لا يعرف بعضهم البعض إلا من خلال أدوارهم التي يسبغها عليهم المجتمع , لكن الناس ليسوا متساوون في القابليات الذاتية فلربما ان شخص له القدرة على أداء هذين الدورين بجدارة ، لكن غيره يرى صعوبات في أداء الدورين وذلك بسبب تضاربهما فيحدث ما يسمى بضغط الأدوار أو تصارعها ، وذلك يدعو متطلبات احدهما أن يلزمك بأن تدفع ضريبة باهضة عن دور آخر , الأمر الذي يؤدي إلى اضطراب العقل واضطراب الشخصية وتوتراتها العميقة الجذور ، وهكذا تبدأ نواة التأثير لقوى تدفع الأسرة إلى الوهن والتفكك , فعندما يجبر النظام الاقتصادي الأم على الاشتغال أربعون ساعة أسبوعياً خارج المنزل بعيداً عن أسرتها وجدانياً وأسرياً وعاطفياً , هذه الحالة تجعل منها أماً شبه غائية وزوجة شبه مطلقة ، فتحصل صورة مصغرة من تقطع الرباط الزواجي والأمومي لكن من النوع المكنون والمحمي من النظام الاقتصادي ، والسبب هو قيام الأم بدورين ثقيلين في آن واحد , إنها أم لأسرة , وعاملة مشتغلة لتؤمن جانب اقتصاد الأسرة ، فضحّت بدروها الأسري الأمومي ولربما الزواجي في سبيل دورها الوظيفي الذي يتحكم في معيشتها ، وهناك أمثلة كثيرة من واقعنا العربي فإنّ هجرة الأفراد من بعض الدول العربية الفقيرة إلى دول النفط للعمل تاركين زوجاتهم وأطفالهم لا يلتقون بهم إلا مرّة واحدة كل عام فكيف يكون حال أسرهم.

 في أغلب المجتمعات الفقيرة تكون المرأة هي المركز الحيوي الذي يتحمل تربية الأطفال وإدارة المنزل والعمل خارج البيت من أجل الحصول على لقمة العيش في مساعدة الزوج إذا كان موجوداً ، لأنّ أصل حالة الفقر ابتلت بها العائلة بسبب أما غياب الزوج أو إخفاقه بالحصول على عمل , إذن لا وقت للأم لمجالسة أبنائها والاستمتاع بالجو العائلي الهادئ الذي يعيشه الأغنياء ، بل غالباً ما تسود المشكلات المالية والعلائقية التي تنتهي بالنزاع والمشاجرة بسبب التوتر العصبي الناتج عن الحرمان الاقتصادي وسوء ظروف العمل والضغوط الاجتماعية الأخرى , وتزداد الحالة بؤساً عندما يكون الزوج موجوداً لكنه عاطلاً عن العمل ، بسبب مرض أو جهل أو فقدان كفاءة أو شأنه كالمنخرطين بأفواج البطالة بسبب ضربات الحظ , فتضعف مسؤوليته داخل الأسرة لأنّه فشل في أداء دوره كربّ معيل للأسرة ، ويقل احترام أبناؤه له بسبب جلوسه بالبيت وخلقه المشاكل ، وهو بالمقابل عندما يشعر بأنّه لا سيطرة له على أسرته يلجأ إلى التصرف العنيف معهم فيضطهدهم ويسيء معاملتهم ، خاصة الأولاد فيشعرون بالاغتراب عن أسرتهم ويلجأون إلى الشارع هرباً من اضطهاد والدهم ، وهنا يخضعون لثقافة الشارع ويكتسبون مؤثراتها ، فيتَحد سلوكهم وتربيتهم الأسرية مع الزقاقية فتغيب الضوابط الخلقية والأدبية ، فيكونون ضحية سوء معاملة الأب التي مصدرها الفقر ، ولربما حتى البنات ينحين منحى الأولاد , ولما كان الغالب أن سكن الأسرة الفقيرة هو في إحياء فقيرة موبوءة بسلوكيات منحرفة ، عندئذٍ يتطبع الأبناء منذ صغرهم بسلوكيات الحي والمنطقة ، ويكون الانحراف مصيرهم المؤكد وبذلك تفككت الأسرة وتحطمت ، بل وأنتجت بشر منحرفين بسبب تمادي أفرادها باللاجدية واللامبالاة كرهاً أو طوعاً ، والارتكاس في اللهو والتسكع بحيث يصبح ذلك هو الحالة اليومية الرتيبة التي تمثل نمط عيشهم الدائم ، وهكذا يستفحل الصراع ويشتد يوماً بعد يوم ، ولربما تطرد الزوجة زوجها من البيت ولا تعلم أين يعيش أو الأب يطرد ابنه وربما حتى ابنته من البيت.(15)

 لكن من المنصف تبيان أنّه ليس كل عائلة فقيرة هكذا مصيرها بل هناك من العوائل بمجتمعنا العربي عاشت على أدنى من كفاف العيش وهي مؤتلفة متماسكة متعاونة متعاضدة مضحية متعففة وسلوكها الاجتماعي يرقى إلى القمة بكل المواصفات والنشاطات وتلك هي العائلة المؤمنة الصابرة المحتسبة الغنية بالقناعة وكثيراً من هكذا عوائل انتقلت بالحراك الاجتماعي وغادرت صفة الفقر بجهود ومثابرة أبنائها فأكملوا تحصيلهم العلمي وارتقوا مهن أو وظائف مرموقة.

**الفقر والنظرية الاجتماعية**

تساهم النظرية الوظيفية في رؤياها لتفسير اسباب الفقر وكيفية معالجته باتجاهين:(16)

1. الاتجاه الاول: يرون أنّ الفقر هو أحد إفرازات الخلل الذي أصاب النظام الاقتصادي وأفقده القدرة في أداء وظيفته بشكل سليم مما سبب له التعثر في أداء مناشطه بسبب الصيغ المخطوءة والمرتبكة في إدارة هذا النظام ومنها مايأتي:

أ. استمرار النظام الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي بمناشطه الإنتاجية بآلية تفرز الاستغناء عن العمال الذين يستخدمهم في العمليات الإنتاجية متى شاء.

ب. التصنيع المتسارع الذي صدّع ذلك النظام وخلق اضطرابات وقلاقل صعب عليه معالجتها وإصلاحها.

ت. الإجراءات البيروقراطية المملة في المؤسسات الاقتصادية وعدم كفاية الأموال لخدمات الإنعاش الاجتماعي للعمال الذين هم غالبية الطبقة الفقيرة.

ث. عدم تنسيق دورات التدريب والتأهيل المهني للعمال لتلافي حالات الرفض والطرد بحجة تدني المهارة المهنية

2 .أما الاتجاه الثاني: فهو الذي يُرجع الفقر داخل المجتمع إلى عدم العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات.

 وبناءً على هذين التفسيرين **يرى الوظيفيون** أنّ السبيل الأفضل للتعامل مع مشكلة الفقر وعلاجها هو كما يأتي:

1. إعادة تنظيم النسق الاقتصادي: أولاً وقبل كل شيء يجب أن تعالج الأخطاء التي أشير لها بالفقرة أ من المادة 1 أعلاه ، بشكل علمي وواقعي ودقيق ينصف الطبقة العاملة ويضمن حقوقها المادية والنفسية , والجانب الآخر إعادة تكييف النشاط الاقتصادي بأكثر فاعلية بما يحقق له الاستقرار , وذلك بعدم إهمال الفقراء بل استيعابهم ودمجهم في المناشط المنتجة وإشعارهم بأنّهم جزء من الحياة الاقتصادية في المجتمع ، وهذا يمنحهم ثقة بذواتهم ويشعرهم بأنّهم مواطنون قادرون على خدمة اقتصاد مجتمعهم ، وبالمقابل فإنّ نظرة المجتمع إليهم ستكون نظرة احترام وتقدير توحي لهم بأنّهم لا يمثلون عبئاً على المجتمع ، وليسوا جماعة طفيلية تقتات قوت المجتمع ، وبذلك سيتحقق استقرار النسق الاقتصادي ، فلا مشكلات اجتماعية جديدة تزيد من الفقر فقراً , لكن يرى *كنكري ديفز, ولبرت مو*ر أنّ عدم العدالة الاجتماعية بالمجتمع تمثل وظيفة إيجابية ، لأنّها تحفز العديد من الناس ليعملوا بشكل جدي ومثابر لأجل تحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي ولكي يواجهوا متطلبات الحياة الاجتماعية المتزايدة ، ويرون أن الفقر محفزاً للناس بغيابه لا يحصلون على مكافئات مادية ومعنوية تحسن أحوالهم المعاشية ، وتقتل روح التجديد والإبداع بمشاريعهم.(17)

2. تشجيع مناشط أنساق الرفاه: يرى *بارسنز* أنّ البناء الوظيفي للمجتمع يكمل بعضه البعض بأدوار أفراده وهذا يتحقق عندما يكون البناء الاجتماعي سليماً , ولكن إذا اعتل البناء في أحد مكوناته فإنّه يحتاج إلى ما يصلحه ويزيل اعتلاله ، واستجابة لهذا الأمر يرى الوظيفيون عموماً أنّ الهدف الرئيس لمناشط أنساق الرفاه في المجتمع الرأسمالي هو الإسهام في التكامل والاندماج الاجتماعيين ، بصورة ميسرة ومنظمة في ظل عمليات التصنيع القائمة , فيعتبرون هذا جزء من علاج الفقر وليس علاجاً جذرياً , إذ يرى بعضهم أنّ للفقر وظيفة ينبغي عدم تجاهلها كما أسلفنا سابقاً , وفعلاً تحقق هدف الوظيفيين إذ يشهد خبراء علم الاجتماع أنّ الحقوق الاجتماعية للفرد قد برزت في القرن العشرين بشكل واضح ، بحيث أصبحت حقوق المواطنين في النشاط الاقتصادي والضمان الاجتماعي والرعاية الصحيّة والإسكان والتقاعد جزء لا يتجزأ من منظومة المبادئ لدول الرفاه , لكن في المجتمعات النامية والأقل نمواً ، نجد أنّ المعونات الاجتماعية تتركز بدرجات متفاوتة على تقديم المعونات النقدية أو الخدمات الأساسية المتصلة بالتعليم والصحّة والإسكان فقط ، لذلك فإنّ ما يدعيه الرأسماليون لم يكن وعداً صادقاً إذ ينتشر الفقر على نطاق واسع في مجتمعات الرفاه وفي المجتمعات النامية والأقل نمواً على حدٍّ سواء ، كما أنّ اللامساواة بين الفقراء والأغنياء تتجسد في جميع المجتمعات. (18)  **.**

3. حماية ثروات الفقراء: كان للوظيفية دورها البارز في التصدي للقوانين والتشريعات الرأسمالية التي تمنح أنشطتها تسهيلات وسيطرة نفوذ على ممتلكات الفقراء في الشعوب التي تستعمرها الدول الرأسمالية تلك , فقد كان لمقال رائدها الانثربولوجي *مالينوفسكي* الذي كان بعنوان إفريقيا 1930م صدىً في تغيير حتى اتجاهات علم الانثربولوجيا الذي وصفه بأنّه حارس الحياة الأصيلة إزاء إحباطات المجتمع الصناعي.(19)

اما النظرية الماركسية فترى علاج الفقر كالآتي:

 يرى الماركسيون أنّ التقسيم الطبقي الذي خلقته الرأسمالية البرجوازية عندما أثْرتْ ناس دون آخرين ، ثمّ امتلك الثري السلطة والنفوذ والقوة ، وتحولت المجتمعات إلى حاكم ومحكوم متسلط وخانع , غنياً غناً فاحشاً وفقيراً فقراً متقعاً , إنّها هي السبب في كل هذه الآلام التي يسببها الفقر, هذا التباين لا يمكن أن يزول إلا بالصراع وتقسيم الثروات بعداله على البشر وإعادة التوازن الطبقي , فهناك التيارات الجديدة التي تدعوا إلى الأخذ بالتراث الماركسي والعودة إلى الصراع كمفهوم أساسي للتحليل ، سواء على مجتمع الدولة أو على المستوى العالمي ، فبرز تياران أساسيان الأول يرى في الاستمرار باعتبار الصراع الطبقي قائم وموجود ، والثاني يرى كمون الصراع الطبقي آخذين بنظر الاعتبار دور الحركات الاجتماعية كتجمعات جديدة في عملية الصراع ، ومن أنصار التيار الثاني *ماركيوزا* الذي يرى أنّ دور الطبقة انسلخ من عملية الصراع والثورة ، وحلّ مكانة الحركات الاجتماعية ، وكذلك من أنصار التيار الثاني *سي رايت ميلر* الذي يرى دوراً متنامياً لمجموعات النخب ومصالحها المتناقضة ، مقابل المصالح الشعبية وتوجهاتها ويعتقد أنّ التطور التكنولوجي والإداري يعزز موقف هذه المجموعات النخبوية.

 أما من أبرز داعمي التيار الأول فهي نظرية العالم *رالف داندروف ،* يعتبر *داندروف* من أهم رموز نظرية الصراع ، إذ بدا طرحة بكتابه الطبقة والصراع الطبقي في مجتمع صناعي الذي أوضح فيه امتلاك المال والسلطة والقوة لفئة تريد الإبقاء على الوضع القائم ، بينما يحاول الخاضعون تغيرها بما يتحقق مع مصالحهم ، وبذلك سيبقى احتمال الصراع قائماً ما دام هناك لا مساواة في توزيع الثروة والقوة ، وإن كان كامناً في مراحل زمنية ، وربط *داندروف* وقوع الصراع يتبلور الوعي والتنظيم ، وقسم هذا التطور إلى ثلاثة مراحل يبدأ بمرحلة تمثل أدنى مستويات الوعي والتنظيم وهذه تجمع من يشغلون أدوار متماثلة المكانة ، ثمّ تتحول هذه إلى جماعات مصالح وهذا يمنح الخاضعين القوة والقدرة على التعبير من خلال القدرة على الفعل فيحدث الصراع , إذن يرى الماركسيون لا سبيل للقضاء على الفقر إلا بالصراع.

**2. الطلاق وتفكك الأسرة والنظرية الاجتماعية**

**مفهوم الطلاق**

 ظاهرة رافقت تكوين الأسرة منذ نشوئها ، فقد ظهرت في الأسرة الزواجية التي هي التطور الثالث لنظام الأسرة , ولكن عند ظهورها الأول تشير إلى أنّه يبقى حلّ الرباط الزوجي من حق الطرفين ، فإذا حُلّ يلتحق الأطفال بالأم لأنّهم يحملون نسبها رغم أنّهم يعرفون أباهم ، ويصبح كل من طرفي الزواج حرّاً في أن يعقد زواج جديد, وهذا ما كان قبل عصر الحضارة وعصر التاريخ كما يشير لذلك *أنجلز* في كتابه عن أصل العائلة *ومورغان* في كتابه عن المجتمع القديم.(20)

 تتصدر ظاهرة الطلاق مؤخراً قائمة المشكلات الاجتماعية بفعل مجموعة عوامل متنوعة ، أضحت مع الأيام حالة مرضية معترف بها ، أدت إلى تخلخل كيان الأسرة وخلق أجواء نفسية غير حسنة بكلّ المقاييس ، قد تؤدي إلى دفع المجتمع إلى تأخر مدمَر , فما هو الحل في حال عجز المفاهيم الواضحة عن التوفيق بين رجل وامرأة استحال بينهما إمكانية العيش سويّة فأصبح الفراش قشيباً والوجه الأنيس غريباً من خلال الروتين ، الذي يفرض قيوده على مجمل العلاقات اليومية فاستحضر الزوج في حالة الضجر ما يبغضه الله فأخذ قراره بالطلاق واستسلمت المرأة رغبةً أو أكراهاً واقتيد الضحايا إلى المجهول ، إنّهم الأطفال الذين دائماً وفي كل مكان يزرون ذنوب غيرهم ، هذا هو الطلاق المادي أو كما يسمى شرعاً وقانوناً بالطلاق البائن ، ولكن هناك ظاهرة في مجتمعنا العربي أكثر إيلاماً وقسوة من الطلاق البائن وهي الطلاق النفسي الفكري العاطفي الوجداني أو كما أسماه العالم إحسان الحسن عائلة القشر الفارغ .(21) وهذه لا تقلّ إحصائياتها عن الطلاق البائن لكن تتستر العوائل عليها لأسباب كثيرة , وهذا النوع من الطلاق آثاره أكثر تدميراً لأنّها مباشرة ويومية فهي كالحرب النفسية المتواصلة دون انقطاع ولا تخضع للنسيان لأنّها متجددة في كلّ لحظة بحضور أطرافها فقد تجاوز هذا النوع حقّ الشرع المقدس بالآية الكريمة : فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان فتمادى في الإيذاء والقسوة .

 الطلاق له ثلاثة أشكال من التعاريف فله تعريف شرعي وتعريف قانوني وتعريف من وجهة علم الاجتماع كما اوضحنا ذلك بمكان سابق ، والطلاق يختلف عن الانفصال فالأخير يعني فصل الزوج عن زوجته لأسباب ما ، ويعطي الفصل الحقّ للزوجين أن يقيما في أماكن مختلفة شريطة عدم زواجهما من الغير مرّة ثانية لأنّهما لا يزالان يحتفظان بمنزلتهما الزوجية ، وهناك حالة أخرى هي البطلان وتعني بطلان شرعية الزواج في حالة عدم اعتبار الزواج زواجاً شرعياً.(22)

 إنّ فسخ عقد الزواج يشير إلى فشل الزواج في إشباع الحاجات التي دفعت الزوجين إلى عقده , وذلك خير من بقاء الزواج الفاشل الذي يجلب الأذى والشّر والسلبيات ، وللطلاق أسباب كثيرة موضوعية وذاتية ، كما انّه يترك آثار مدمرة قريبة وبعيدة الأمد على الزوجين والأطفال والأقارب والمجتمع , كما وأنّ له توصيات ومقترحات قد تكون مفيدة في علاجه , ومن أهم أسبابه عدم انسجام الزوجين بسبب فوارق عمرية واجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية , وكذلك ضعف التكيّف العاطفي والجنسي بين الزوجين ، وتدخل الأهل في شؤون الزواج من كلا الطرفين ، أو المرض العضال في أحد الزوجين أو كلاهما ، وكذلك الخلافات المستحكمة التي يتعذر حلّها ، وسبب آخر هو الهجر والانفصال بين الزوجين لمدّة طويلة.

**الطلاق والتفكك الأسري**

 إنّ الطلاق هو أكثر أشكال التفكك الأسري قبحاً, بسبب الآثار المدمرة التي يتركها على أفراد الأسرة وبالأخص الأطفال صغار السن والزوجة اذ تنظر لها بعض المجتمعات نظرة دنيا.

**آثار الطلاق على الزوجة:** يترك الطلاق آثاراً نفسية على الزوجة تنتابها من عدة جوانب ، فكانت المرأة وما تزال توصف بأنّها فشلت في حياتها الزوجية ، فلا يميل الكثيرون ممن يسعون للزواج الاقتران بها دون أي سبب إنما لمجرد أنّها مطلقة ، ومن جانب آخر فإنّ صورتها في المجتمع خاصة العربي الإسلامي ينظر لها نظرة غير محترمة فتوصف بأوصاف قاسية أحياناً ، فالعالم الذي يعتبر الزواج أقوى الروابط الإنسانية بعد القوانين الطبيعية من الصعب جداً أن ينظر باحترام إلى امرأة قضت على هذه الرابطة ،(23) وتكون في أغلب المجتمعات العربية مستهدفة بالتحرش من قبل الرجال الذين يسلكون هكذا سلوك , والجانب المزعج الآخر هو تمشكلها بين المحاكم والدوائر ذات العلاقة بأمور النفقة وأجور الرضاعة وشؤون الإعالة والرعايا الاجتماعية وغير ذلك مما يذيقها مرارة العلقم , وفوق كل هذا الحالة النفسية المنكسرة جراء شعورها بالفشل فتشعر بلوم الذات , ويزداد الجرح ألماً إذا كان معها من يذكرها بهذا الفشل في كل لحظة ومكان وهم الأطفال ، هكذا تتعرض الزوجة لهذا الصراع النفسي , أما الأثر المادي فلا يقل قسوة عن الأثر النفسي فتعيش في صراع السكن محرومة من الامن الذي كان يحققه لها الزوج , ويزداد الأمر سوءً وتعقيداً إذا كان أبوي المطلقة متوفون وزوجات الأخوة وأزواج الأخوات من الصعب أن يتقبلون سكنها مع أطفالها عندهم ، والجانب المادي الآخر هل يكفي حكم الإعالة والنفقة الذي حددته المحاكم لها ولاطفالها , وإذا كان لا يكفي ماذا تعمل وما هي الخيارات أمامها , ومن المؤسف أنّ قوانين الرعاية الاجتماعية في معظم البلدان العربية ومنها العراق غير منصفة وغير مجزية , فالحصول على معونات الخدمة الاجتماعية أمر ليس بالسهل بسبب الفساد الاداري وغير ذلك , والخلاصة يبقى المنتصر بالصراع الذي تعيشه المطلقة مع ذاتها هو الشرف والكرامة على حساب المعاناة والحرمان , وسلاح النصر هنا سيكون في تنشئتها و قيمها وسمعتها وسمعة عائلتها هي التي تدفعها للانتصار على وساوس السقوط والرذيلة, هكذا تتفكك الأسرة المطلقة بهكذا معاناة للأم فقط فما بالك عندما يضاف لها معاناة الأطفال , أو إذا أقدمت على زواجٍ ثاني فالمشكلة ستتعقد أكثر مع الأطفال .

**آثار الطلاق على الأطفال:** يحتاج الطفل لكلا الأبوين في كل مراحل عمره ويتعرض إلى تأثيرات مختلفة بايولوجية ونفسية واجتماعية إذا فقد أحدهما ولو أنّ لفقدان الأم تأثير أكبر من فقدان الأب,(24) إنّ الطلاق يعرض الطفل لقلق الخوف من الانفصال بشكل دائم , فالأطفال في العائلة المطلقة يعانون أكثر من معاناة واحدة ، فهم يعانون نفسياً من الحرمان من دفء وحنان وألفة الأسرة ، وكذلك الحرمان من الاحتياجات المادية والرغبات والأمنيات التي كانت تحققها لهم الأسرة ، كما يعانون من القلق والخوف من الانفصال ، فالطفل الذي في كنف أمّه المطلقة يعيش قلق الانفصال لأنّه يدرك أنّ أباه ربما يسلخه من حجر أمه ويلحقه به ، وهذا الخوف يلازمه في كل لحظة , ويعتقد علماء النفس أنّ قلق الانفصال قد يؤدي إلى وقوع الطفل تحت تأثير الخوف المرضي من المدرسة ، كما أكدوا انّه يستمر مع الطفل حتى بكبره ، فتظهر آثاره بشكل اضطرابات حتى في عمر الرشد كالشعور بعدم الأمان والضياع , ويؤكد ذلك العالم *بالتر* حيث يرى أنّه أصلاً مصطلح الخوف المرضى من المدرسة غير دقيق لأنّ السبب الرئيسي هو خوف الطفل من الانفصال عن والديه.(25 **)**

 وعند تحليل هذه الآثار وكيف ترتبط بتفكيك الأسرة ، نلاحظ أنّ الحرمان في مرحلة الطفولة المبكرة يتجسد بفقدان حنان ورعاية وتوجيه الأب ، وبذلك سيحرم الطفل من التشرب والاستدماج والتوحد من أبيه ، وهذا يشكل نقصاً تنشيئياً لهذه المرحلة , أما في مرحلة الطفولة المتأخرة فيرى علماء النفس أنّ الطفل ذكراً وأنثى فإنّه في هذه المرحلة ينتقل بانجذابه من الأم إلى الأب ، فإذا كان الأب غائباً سيختل جانباً من عملية الاستدماج لأنّه سوف لن يستدمج سلوكيات ذكورية بل أنثوية ، وهذا يؤثر على عملية اندماجه بالمجتمع عند خروجه له وبذلك اختلت تنشئته ، ثمّ عند المراهقة تعود البنت للانجذاب لأمها ويبقى الولد ملتصقاً بأبيه ليستدمج منه ، يضاف إلى ذلك أنّ فقدان الأب يحرم الطفل من أن يحقق الكثير من احتياجاته ورغباته وأمانيه , ولهذا السبب ينصح العلماء الأب المنفصل عن أبناءه أن لا ينقطع عن مراجعتهم وبفترات قصيرة لا تزيد عن الأسبوع , وإذا ما اجتاز الأطفال مرحلة الطفولة المتأخرة ولربما خلالها وتحت ضغط العوز المادي وفقدان الرعاية سينطلقون إلى الشارع ليشكلوا نموذجاً للانحراف , إنّ أطفال الشوارع هم ضحايا التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، التي تكشف جوانب الخلل في الرعاية الأسرية لبعض الأطفال ومنهم أطفال الأسر المطلقة ، والتي تنتج منها مشكلات عديدة للأطفال في صورة انحرافات سلوكية , فقد أرجعت دراسات عديدة ظاهرة أطفال الشوارع إلى قفزات اجتماعية سلبية ترتبط بالتفكك الأسري وسوء الحالة الاقتصادية , وفي الطلاق تتجسد الصورة الأوضح للتفكك الأسري ، والذي نتائجه ضياع الأطفال في الشوارع وتشربهم بالسلوكيات المنحرفة من الآخرين من أطفال الشوارع ، فيزداد السوء سوءً فيقود الانحراف إلى الجنوح لربما.

 هذه بعض آثار الطلاق التي يتركها على الأسرة وكيف تؤدي إلى تحطمها وتهشمها وليس تفككها ، ويزداد الأمر مأساوية إذا تزوج الأبوين المطلقين ، خاصة الأم ويعيش الأطفال ربائب مع أباء قد لا يتحملون وجودهم ويقسون عليهم ، فتتضاعف المعاناة عليهم وعلى الأم التي تشعر بألم الذنب لأنّها هي السبب , أما إذا تزوج الأب المطلق زواجاً ثانياً والأطفال بعهدته فالمعانات لا توصف والآثار مدمرة ، تنشر وسائل الإعلام بعض من الحوادث البشعة التي تقع على هكذا أطفال من زوجة الأب أو من زوج الأم , هذه هي علاقة الطلاق بالتفكك الأسري.

**الطلاق والنظرية الاجتماعية**

 الزواج هو علاقة طبيعية مؤطرة اجتماعيا" وضعتها قوانين الطبيعة التي تقوم على الحرية والمساواة , وتستقر على الركن الأساسي للعائلة وهو تحابب الزوجين , وهذه العلاقة التي بين رجل وامرأة تقوم على أسس قوامها الالتقاء العاطفي والروحي , فالزواج وحدة واتصال وعقدها يختلف عن كل العقود الوضعية الأخرى وشاهدها الله سبحانه وفق الشروط التي يتفق عليها الطرفان المتعلقة بالموضوع الذي تعاقدا من اجله , وأعطى المشرع الحق لأحد الطرفين أو لكلاهما بإنهاء هذا العقد متى ما وجدوا أنّ بقاءه أضحى لا يجدي نفعاً بل يجر ضرراً , وهذا ما يعرف بالطلاق وله أسسه التي ينبغي أن تبنى بنفس صيغة الزواج على الطبيعة وليس على الوضعية بالقانون والإكراه , كما وله شروطه وضوابطه الشرعية والقانونية والعرفية والإنسانية والروحية لأنّه اعقد عملية فصل شراكة أقرها الشرع لكن بغضها الله.

إنّ تحليل الزواج والطلاق من وجهة نظر علم الاجتماع ، يتم بعيداً عن المفهوم الشرعي والإنساني والعاطفي لهذه العملية ، فعلم الجتماع يضعها في موضع لا تختلف عن أي عملية تبادل منفعة بين طرفين متعاقدين لتبادل منفعة بينهما ، فيمكن أن يدخل إطارها النظري ضمن مفهوم نظرية التبادل الاجتماعي التي وضعها كل من *كيلي ومجموعته* , تلك النظرية التبادلية التي هي من الاتجاهات الجديدة التي انبثقت من كتابات تلامذة *بارسنز* مستندة على كتاباته التي حاول بها إيجاد نظرية جديدة تحل محل البنائية الوظيفية وذلك بالعقد الثالث من القرن العشرين.(26)

 إنّ نظرية التبادل الاجتماعي تجمع على أنّ الحياة الاجتماعية التي نعيشها ما هي إلا عملية أخذ وعطاء بين شخصين أو جماعيتن أو مجتمعين , فكل طرف من أطراف العلاقة التبادلية يأخذ ويعطي من وإلى الطرف الآخر, فإذا كان ما يأخذه الطرف الأول من الطرف الثاني أكثر مما يقدمه الطرف الثاني للطرف الأول فإنّ العلاقة بينهما تضعف وتضمحل ويصيبها الخدر والجفاء وربما تنقطع بينهما , بينما إذا كانت هناك مساواة بين ما يأخذه ويعطيه كل طرف إلى الطرف الآخر فإنّ العلاقة ستستمر وتتوطد وتتعمق , علماً أنّ الأخذ والعطاء بين الشخصين المتبادلين قد يكون مادياً أو معنوياً , وقد يأخذ مكانه بين أشخاص كما أشار لذلك *ثيبوت وكيلي* أو يأخذ مكانه بين جماعات ومؤسسات ومجتمعات ودول كما أشار إلى ذلك *جورج هوفنز وبيتر بلاو*.

 ويرى الباحث أنّه يمكن تطبيق هذه النظرية على ظاهرة الطلاق كظاهرة اجتماعية سلبية ، فالطلاق هنا يمكن تفسيره كنتيجة حتمية لعلاقة تبادلية غير متوازنة بين الزوجين ، إذ يفترض أن أحد الزوجين قد يعطي إلى الآخر أكثر مما يأخذ منه , ولم يبادر الزوج المقابل برد يقابل ذلك العطاء أو حتى يزيد عليه ، وبالتالي يختل التوازن بين الأخذ والعطاء والأخذ والعطاء بين الزوجين قد يكون مادياً أو معنوياً ، عندئذٍ سيصيب العلاقة التبادلية التعكر وعدم الارتياح وقد يتوافق مع ذلك عدم اعتراف المقصر بالعطاء على تقصيره أو لربما عدم انتباهه إلى ذلك التقصير , عندئذٍ سيلجأ أحدهما الذي شعر بالغبن والخسران بطلب إنهاء العملية الزواجية بالطلاق.

 وهناك تنظير آخر يمكن انطباقه على ظاهرة الطلاق وهو أنّ النظرية البنائية الوظيفية بشقها الثاني "نظرية النسق الاجتماعي" بحسب *بارسنز* ، ترسم صورة واضحة للخط التفاعلي الذي ينبغي أن يسود علاقات أفراد الأسرة ، كنسق اجتماعي أساسي ومهم ضمن انساق المجتمع الأخرى وبالأخص بين الزوجين ، لوضوح دور كل منها داخل الأسرة وخارجها ، فالذي ينبغي أن يسود ذلك التفاعل هو التكامل والانسجام , والنسق بكامله كأجزاء وككل مسؤول عن ضبط الميل للتغيير من الداخل.

 فلو ربطنا بين مفهوم الطلاق وبين صورة التفاعل بين أفراد الأسرة فإنّ كل تفاعل مبني على غاية وتحركه دوافع وحوافز وتوجهه موجهات , فالزوجين غايتهما من العملية الزواجية هو تحقيق وظائف الأسرة العاطفية والاقتصادية والتكاثرية والتنشيئية , أما الدوافع فهي تمازج وتبادل العواطف الروحية والجنسية ، أما الحوافز فهي إشباع كل منهما رغبات واحتياجات الآخر ، وأما الموجهات فهي القيم و المعايير التي تضيط أدوارهما الأسرية ، إذ للزوج دور في الأسرة كما للزوجة دورها بالأسرة إن ما نشير له أعلاه لا يتم بطريقة آلية إنما تحركه مشاعر وأحاسيس وعواطف وانسجام وتعاون وتكامل وتبادل , فإذا تصدع التفاعل فإنّ وصول الزوجين في تفاعلهم إلى حالة من اللاتفاهم واللاانسجام وبدرجة عالية من السلبية ، تختفي عندها غاية العلاقة ودوافعها ، وتنعدم حوافزها وتفقد موجهاتها من معايير وقيم قدرتها في ضبط التنظيم , و هذا يعني انعدام التفاعل أصلاً ، وعندما ينعدم التفاعل ينبغي أن يتحرك من يعيد لهذا التفاعل فاعليته بحسب البنائية ،(27) التي تعتبر المجتمع كالكائن الحي عندما يمرض الأجهزة الدفاعية تعمل على حمايته من الهلاك , فيتدخل أولي القربى حسب العرف الاجتماعي لإصلاح ذات البين ، أن هؤلاء المحكمين يدرسون الحالة بتفاصيلها وسيوفقهما الله بالإصلاح , وهذه هي وظيفة النسق الاجتماعي بضبط الميل للتغير من الداخل , وإنّ لم يجدي نفعاً الإصلاح فسيقع الطلاق والذي هو انهيار النسق الأسري.

 **3.المخدرات وتفكك الأسرة والنظرية الأجتماعية**

**مفهوم المخدرات**

 المخدرات هي مواد طبيعية او مصنعة تعاطيها يكسب الجسم خدرا" او فتورا" يمنعه او يضعفه من الحركة ، والمنع والاضعاف في حد ذاته تعدي على حق سواء كان هذا الحق لله سبحانه او للخلائق ، ويدخل ضمن مفهوم المخدرات كافة المشروبات الكحولية ، التي لها نفس التأثير والمفعول على الجهاز العصبي للأنسان وعقله ، ومن ضمنها المواد المستنشقة والطيَارة، (28) ان اكتشاف واستخدام المخدرات كان لأغراض علاجية وليس للغاية التي نراها اليوم ، وتشير الدراسات التاريخية ان الصين ومصر والهند اول من تعاطى الكحول كنوع من المخدرات ، كما تشير قوانين حمورابي بان صناعة النبيذ والجعة كانت تحت رعاية الألهات ، واول من عرف الأفيون هم السومريون اما الحشيش فعرفه الصينيون والهنود ثم بعدهم الاغريق والمصريون ، وفي البلاد العربية عرف الحشيش زمن العصر العباسي ، أما انتشار استخدام المخدرات لغير الاغراض الطبية العلاجية وبنطاق واسع ، فأول مانتشر في اوربا ابان الثورة الصناعية وما رافقها من تبدلات سياسية ونفسية واجتماعية احدثت قطيعة بين الانسان ومعتقداته ، فطغت المادة على الروح وعانى الانسان من الضياع والخواء الروحي ، فاتجه نحو المسكرات والمخدرات لأصطناع حالة شعورية يخرج بها مؤقتا" من سجن حضارته بانتشاء ظاهري فقط .

 تعتبر ظاهرة تعاطي وتجارة المسكرات والمخدرات من اخطر الظواهر الاجتماعية في العصر الراهن , حتى باتت تهدد العالم كافّة لآثارها المدمرة على الفرد والأسرة والمجتمع , والذي يزيد خطورتها هو يسر وسهولة تداولها وسرعة تعاطيها وإدمانها , إنّ الآثار الاقتصادية والنفسية للمخدرات أصبحت تعرقل عمليات التنمية وتدمر طموحات وتطلعات الشعوب نحو مستقبلها ، بسبب الإنفاق الهائل على محاربتها ومعالجة آثارها ، لقد نقل المستعمرون هذه الممارسة إلى مجتمعنا العربي الإسلامي مع الزحف الاستعماري , فنشرت الدول المستعمرة سموم المسكرات والمخدرات لإبعاد البشر عن شريعتهم وقيمهم وتقاليدهم وأعرافهم لأغفالهم وسرقة خيراتهم , وكان مرتعها الخصب هو آثار الهجرة من الريف إلى المدينة وزحمتها وانتشار البطالة فيها والتفكك الأسري المستشري بالمدن الكبرى ، جراء المشاكل الأسرية المتنوعة وضعف الوالدين بالتنشئة الأسرية السليمة لأبنائهم ، وانتشار وسائل الإعلام غير المنضبطة والدور المخرب للمستشرقين والصهاينة في محاولة تخريب المجتمع العربي ، وطغيان الجهل على هذا المجتمع وسهولة التداول والحصول على هذه المادة.

 وتحت المفهوم الاجتماعي يمكن تصنيف المخدرات والمسكرات على ضوء آثارها على الفرد والأسرة والمجتمع , إلى هدامة التأثير ومخربة تخريباً واسعاً في كل مناشط المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتي تحاربها وتحضرها القوانين بصرامة ، والى تلك الاقل تاثيرا" والتي يختلف تعاطيها على الثقافة الدينية والبدائية والمعاصرة ، هذا بشكل عام لكن تصنف الأمم والشعوب والمجتمعات تعاطي المخدرات حسب ثقافاتها ومعتقداتها وتقاليدها وأعرافها ، إلى أصناف وأنواع بقدر تصنيف وتنوع تلك المجتمعات ونظرتها إل مفهوم هذه الظاهرة وعلاقتها بحياتها الخاصة , فهناك مجتمعات تشجّع وأخرى تغضّ الطرف وثالثة تمنع ، ولا يتعلق ذلك بتمدن أو جهالة أو بدائية المجتمع ، فهو موجود في ثقافات الشعوب عامّة , ولا يمكن الوقوف على مفهوم هذا السلوك إلا من خلال النظر إليه كظاهرة اجتماعية لأنّه يخضع لعدّة متغيرات ، منها المادة المخدرة كميتها وظرف متعاطيها , ومنها الوضع النفسي والاجتماعي لمتعاطيها , ومنها موقف الآخرين تجاهه ، لكن جميع أنواع التعاطي يخضع لعمليات التعلم ثمّ العادة ثمّ الإدمان ، وتختلف أنماط تعاطيها حتى ضمن المجتمع الواحد , المهم هو لا يعدو كونه نشاط اجتماعي يقوم به أفراد المجتمع.

 إنّ الثقافة المعاصرة هي أكثر تساهلاً من الثقافات الأخرى التي سبقتها تجاه مسكرات ومخدرات الصنف الثاني الأقل تأثيراً ، فهناك تشابه تقريبي بين ثقافات المجتمعات المعاصرة تجاهها ، فيرى البعض أنّ ذلك نشاطاً اجتماعياً أكثر من كونه انزوائياً انفرادياً لأنّه يجمع متقاربي الأعمار في جلسات عائلية أو جمعية ، وذلك يمثل نوع من استمرار التضامن الاجتماعي , فالطبقة العليا في المجتمع الأمريكي تعتبر تعاطيه جزء من أساليب الذوق الاجتماعي ، في حين الطبقة الدنيا من نفس المجتمع تتعاطاه هرباً من القلق والاضطراب الاجتماعي , ولكن بشكل عام يستخدمه عموم المجتمع الأمريكي هرباً من الواقع الاجتماعي ، وضعف قدرة الفرد على التكيّف لتطورات المجتمع المتسارعة ، وتأثير المحيط الاجتماعي المدمن , والمنافسة الشديدة في المجتمع هي مما يدفع الفرد على تعاطيه لمسايرة ومواكبة عملية التنافس والوصول إلى الهدف الاقتصادي والاجتماعي المتميز , ويتعاطاه المجتمع الأمريكي بسبب القلق والاضطراب النفسي وعدم الشعور بالطمأنينة والانعزال والشعور بالغربة ، وعلى هذا الأساس يصنف علماء الأجتماع متعاطي المسكرات والمخدرات إلى ثلاثة أصناف هي:

1. المدمن وهذا على نوعين النوع الأول هو (الدلتا) الغير قادر على التوقف والنوع الثاني (الجاما) وهو القادر على تحديد الكمية والتحكم بالتعاطي.
2. المتناول بسبب المشاكل الفردية والاجتماعية.
3. التناول الاجتماعي الذي يتعاطاه بالمناسبات فقط.

**الإدمان على المخدرات**

إنّ أخطر مرحلة في ظاهرة أو نشاط تعاطي المخدرات هي الإدمان ، إذ أنّ الإدمان هو حالة دورية أو دائمة من تسميم الذات ، يتعاطى فيها المدمن مادة مخدرة بغية الحصول على تأثير نفسي وجسدي منشود أو لتجنب آثار مزعجة ، وعند عدم استعمال المادة تقوده في ذلك رغبة قاهرة للتعاطي , مع ميل واضح إلى زيادة الجرعة بشكل متصاعد , ثمّ ينشأ بعدها الاعتماد النفسي والجسدي على المادة المخدرة , والاعتماد هو السبب الأساس للاستمرار في الإدمان ، وكذلك هو من أهم أسباب فشل العلاج , ويسبب هذا الاعتماد بشقه الجسدي نوع من التأقلم الشاذ للجسم مع المادة المخدرة , تتغير فيه فسيولوجية الجسم إلى درجة يبدي سلسلة من الأعراض المرضية المخيفة إذا لم ينل ما تعود عليه من هذه المادة ، سواء بالامتناع عن تعاطيها أو بتناول مادة تبطل مفعولها وآثارها المخدرة داخل الجسم , إنّ الإدمان على المخدرات بشكل مشكلة اجتماعية نفسية واقتصادية على السواء.

**آثارالمخدرات على المجتمع :**

تترك المخدرات آثارها المدمرة في ثلاثة مواقع بالمجتمع كألآتي:

 1. ذات الفرد: تؤثر المخدرات تأثيرات هائلة في صحّة الفرد الجسدية وصحّته النفسية ، ففي مجال صحّته الجسدية فإنّها ذات تخريب فعال ومدمر على مختلف أعضاء الجسم ، بدأ بتخريب الجهاز العصبي والدماغ ، كأعراض *كورساكوف* في اختلال الذاكرة واختلال الإحساس بالزمن والعته الكحولي ، الذي سببه تأثر قشرة المخ وانخفاض درجة الذكاء ، وانتهاءً بالقلب والكليتين والكبد والرئتين والأوعية الدموية والأنسجة والغدد ، وتطال كل أجزاء الجسم دون استثناء , ويكفي مثال واحد لأبسط أنواع المخدرات تأثيراً وهو نيكوتين التبغ ، فإنّه يقتل شخص كل عشرة ثواني بالعالم ، وأن واحداً من كل عشرة أشخاص يموتون بالعالم سببه التدخين ، وفي أمريكا حصراً تكون النسبة واحد من كل خمسة أشخاص يموتون يكون سبب وفاته التدخين ، وتتوقع منظمة الصحّة العالمية إنّ التدخين بحدود عام 2030م سيتسبب بقتل عشرة ملايين شخص بالعام ، (29) أما في مجال صحّة الفرد النفسية فإنّ آثارها تنعكس في تحكمها وسيطرتها على النشاط العقلي والذهني للإنسان ، فتعتل جميع سلوكياته كتبلد الشعور وفقدان المبادرة والإهمال الشديد للذات كمقتضيات الهندام والنظافة , ويضطرب في تفاعله مع الآخرين ، فيغشاه شعور متغير بين الحب أو الكراهية وبين الانزواء أو الانفتاح والانطلاق , وتزدوج كل المتضادات في حياته فتعتل نفسيته بشكل عنيف ولهذا أحياناً يميل للانتحار ، فقد أثبتت الإحصاءات الأمريكية أنّ 40% من حالات الانتحار بين المراهقين هو بسبب الخمور , وما عملية الانتعاش والانتشاء التي يمر بها أثناء مفعول المخدر فهي حالة من اللاعقل الطبيعي بل الاصطناعي ، الذي يزاوله تعود المؤثرات الطبيعية بإضعاف ما كان عليها من تأثير قبل الانتشاء ، ولهذا يميل الفرد المتعاطي إلى الإدمان لأنّه لا يرغب العودة إلى حالة عقله الطبيعية التي يشعر من خلالها بوضعه المأساوي المشين ، إذ ما فرق الإنسان الفاقد العقل بسلوكه عن سلوك الحيوان وفي تقرير لمنظمة الصحة العالمية عام 1980م أوضح أنّه 86% من جرائم القتل والاغتصاب والعنف ارتكبت تحت تأثير الكحول.(30)

2. الآثار الاجتماعية : تنعكس الآثار المدمرة للمسكرات والمخدرات ليس على ذات الفرد لوحده بل على المجتمع ، وأول من ينال القسم المباشر من هذه الآثار هم أسرته ، فقد أظهرت دراسات قامت بها جهات مصرية مهتمة بالموضوع أن ما يزيد عن 85% من قضايا الطلاق وعدم الاستقرار العائلي ينجم عادة عن تعاطي المخدرات ، وهذا من المؤكد سيقود إلى تفكك الأسرة وتحطمها وضياع الأطفال وتشردهم في الشوارع ، لأنّ الذي يدمن على المخدرات لا يمكن أن يتكفل بإعالتهم بعد الطلاق لأنّه فشل قبله في ذلك فما بالك بعد الطلاق , وأشارت إحصاءات أخرى أمريكية أنّ 50% من أبناء المدمنين يتعاطون المخدرات ، وهذا يعني أنّ مدمن المخدرات لا يسيء إلى نفسه فقط بل وإلى أسرته وفلذات كبده ، (31) وهذا أيضاً سيؤول إلى التفكك الأسري وتشرد الأفراد , لأنّ الأطفال الذين يتعاطون المخدرات سوف يفشل الأبوين في ممارسة سلطة الضبط الاجتماعي عليهم ، وبذلك ستصرفون بما يروق لهم دون انضباط , وسيكون مصيرهم الانحراف والجريمة , إنّ الآثار المنعكسة على الأسرة والتي ساقتها إلى التفكك والضياع ستؤدي إلى تدمير المجتمع ، لأنّ الأسرة هي وحدة بناءه الرئيسية فاعتلالها يصيبه بالوهن والخراب ويسود فقدان القيم وتحلل الروابط الاجتماعية ، الذي يعتبر من العوامل الأساسية التي تقود الفرد إلى الجريمة ، ممن لديه الاستعداد وتحللت روابطه بأفراد أسرته وبالمجتمع .(32)

3. الآثار الاقتصادية: إنّ الآثار الاقتصادية لتعاطي المخدرات مدمرة وتبدأ بالأسرة ، عندما يخسر المدمن عليها أمواله من حساب قوت أسرته التي تنتظر منه تحقيق احتياجاتها ورغباتها وأمنياتها ، والذي يحدث العكس تصرف الأموال على المخدرات ويتحول الأب إلى شبه إنسان لا يقوى حتى على الجلوس مع أسرته ومسامرتهم وممازحتهم وخلق الجو الأسري الذي يسوده الفرح والحب والحنان ، فالأسرة خسرت الجانب المادي والمعنوي بآن واحد , والمشكلة الأخرى أنّ الدراسات تشير إلى أنّ معظم مدمني المخدرات يتحولون إلى متاجرين بها ، وبالتالي يتعرضون إلى المصادره والإتلاف وغيرها من نتائج تجارة الممنوعات , كذلك الحال في المبالغ التي تنفق في علاج ونقاهة المدمنين والعمل على تخليصهم من براثن هذا الداء الفتاك ، وهذه بعض من آثارها الأقتصادية على الفرد فقط بقدر تعلق الامر بالبحث ، ناهيك عن آثارها الاقتصادية على الدولة التي يقدرها المختصون انها تلي تجارة الاسلحة بكلفها .

**المخدرات والتفكك الأسري**

 يؤثر تعاطي المخدرات بثلاثة صيغ أو أنماط على العلاقات الأسرية القائمة في النظام الاجتماعي للأسرة وكالآتي:

1. تأثيره بالجانب الوجداني العاطفي: إذا كان أي من الزوجين مدمن على المخدرات فهذا يؤدي إلى غياب التفاعل الوجداني والعاطفي والجنسي بينه وبين الطرف الثاني للزواج , وإذا غاب التفاعل العاطفي فإنّ ركناً أساسياً من أركان الزواج قد تهدم , وبالتالي تكون الأسرة عبارة عن أسرة القشر الفارغ التي تجمعها الرسميات فقط , إنّ سبب غياب التفاعل الوجداني العاطفي هو إصابة الطرف المدمن على المخدرات بأعراض *كورساكوف* التي تظهر على المدمن , كتبلد الشعور , وفقدان المبادرة , وإهمال النظافة ، وهذه الحالة تكفي لأن تجعل الطرف السليم لا يستقبل أي عواطف من الطرف المدمن لأنّها أصلاً غير موجودة لديه لأنّه متبلد الشعور وفاقد للمبادرة ، فإذا اجتمعت هاتان يصبح من المستحيل أن يكون قادراً على مناغمة العواطف مع الطرف الآخر , يضاف إلى ذلك أنّ السلوك اللاعقلاني بسبب فقدان السيطرة على العمليات الذهنية للمدمن ووضعية اللا نظافة ، تجعل الجانب النفسي للطرف السليم لا يتقبل أي احتكاك أو تفاعل مع المدمن خشية من العنف أو التجاوز اللفظي أو إهانة المشاعر ، والتيقن بأنّ أي تقارب بينهما سوف لن ينبثق من عواطف حقيقية صادرة من كليهما ، إذ أنّه حتى الطرف السليم أمام هكذا حال يصبح من الصعب عليه صياغة عواطف حقيقية وحتى لو أخرجها فإنّها ستكون سطحية مزيفة , إنّ الطرف السليم والحالة أعلاه يصبح مكرهاً على السعي أما أن يصحح وضع الطرف الثاني المدمن ويوقف إدمانه ، خاصة إذا أصيب المدمن بأمراض مميتة بسبب إدمانه تفقده عمله ويبقى علّة على الأسرة يحتاج إلى المداراة والاعتناء به ، أو يسعى إلى الانفصال والطلاق .

2. تأثيره على إهمال أو فقدان المدمن لدوره الاجتماعي في الأسرة والمجتمع: إنّ لكلا الزوجين دوراً محددا" بالأسرة ، وكذلك للزوج دور آخر بالمجتمع ، ولربما الزوجة أيضاً إذا لم تكن ربّة بيت , فالزوج المدمن على المخدرات سوف يتعذر عليه تأدية دوره بشكل سليم لا في الأسرة ولا في المجتمع ، لأنّه غير متحكم بالعمليات الذهنية لعقله وذلك يعني أنّه سيسلك سلوك مرفوض اجتماعياً ، وبالتالي سيتوقف عن أداء دوره بالأسرة وبالمجتمع ، وهذا قد يدفع الأبناء الكبار إلى الاحتجاج وترك المنزل ولربما الانحراف , وهذا يعني أنّ حال الأسرة وصل إلى التفكك الأسري , فتسلك الأم ما يروق لها أن تسلك ، ويتسرب الأطفال الصغار ويسود الأسرة التنافر والحرمان من الألفة والتوافق الأسري ، ويصبح الزوجان احدهما خصماً للآخر أمام المحاكم ، وتزداد المشاكل والنزاعات التي ربما تجر إلى الانفصال والطلاق بسبب فشل الزوج عن تأمين احتياجات ورغبات وأمنيات أسرته وانصرافه إلى الإدمان على المخدرات.

3. هدر الأموال: المخدرات مواد غالية الثمن لأنّها من الممنوعات ويتم تداول معظمها عن طريق التهريب بعيداً عن رقابة السلطات ، وبالتالي تشكل نزيفاً اقتصادياً للأسرة على حساب تأمين احتياجات ومستلزمات الأسرة لحياتها اليومية , هذا من جانب والجانب الآخر أنّ المدمن عليها سيصاب بالأمراض الفتاكة التي تسببها ، وتعتل صحته ويستنزف أموالاً أخرى على مراجعات الأطباء والعلاجات , وجانب ثالث أنّ مطاردة السلطات لمتداولها ومتعاطيها ربما يقع احتمال القبض عليه ويودع السجن وينقطع سبيل عيشه وعيش أسرته ، ويضاف لها المصاريف التي ستصرف على المراجعات إلى المحاكم والمحامين ، وكل ذلك أيضاً على حساب احتياجات ومستلزمات الأسرة.

 إنّ هذه الصيغ أو الأنماط الثلاثة تترك آثاراً مادية على الأسرة ، أما الآثار المعنوية التي تتركها حالة المدمن على المخدرات على أسرته بشكل عام فهي لا تقل وقعاً وإيذاءً عن الآثار المادية ، بل العكس فإنّ الأسرة ستتحطم معنوياتها وتنكسر نفسيات أفرادها ويشعرون بحالة إحباط وعدم القدرة على الاندماج بالمجتمع ، مما يكون سبباً في تفكك الأسرة وضياعها.

**المخدرات والنظرية الاجتماعية**

 إنّ إدمان المخدرات سلوك اجتماعي منحرف ، لأنّه خروج عن المعايير والقيم الاجتماعية في معظم المجتمعات إن لم يكن في جميعها , والانحراف يعني عدم قيام الفرد بدوره الذي حدده له المجتمع حسب مكانته في التنظيم الاجتماعي، الذي يعتبر أساس النسق الاجتماعي،(33) والذي يفترض أن تكون أجزاؤه ومكوناته مرتبطة بعلاقات تكاملية منسجمة ، وتسعى الأنساق الاجتماعية للمحافظة عليه لتبقى حالة التوازن قائمة فيه بضوء توزيع الأدوار والمكانات وتكاملها , ولما كانت العائلة هي نسقاً اجتماعياً لكل فرد فيه دوره المحدد الذي ينبغي عليه أن يؤديه ، فإنّ أيّاً من أفرادها خاصة الأب إذا أدمن على المخدرات إذن فشل في تحقيق دوره ، وبالتالي فقدت العائلة ركناً من أركان وجودها ، فتعتبر عائلة مفككة فقدت أحد مقومات تماسكها , إنّ أي وحدة نسقية تتشكل من أجزاء مترابطة متساندة يقوم كل جزء فيها بوظيفة أو أكثر تلبي حاجات النسق والأعضاء فيه ، وبهذا يفسر وجود العضو أو الجزء فيها بما يقدمه من وظائف ، كما يفسر استمرار وجوده باستمرار قيامه بوظائفه التي تعتبر من مستلزمات الوحدة الكلية ، وإنّ الفرد في الأسرة دوره هو وظيفته فيها ، فإذا فشل في أداء دوره إذن لم يؤدي وظيفته.

 إنّ النظريات الأكثر انطباقاً في معالجة موضوع الإدمان على المخدرات هي نظرية الدور الاجتماعي , إنّ ظاهرة الإدمان على المخدرات هي انحراف خارج عن المعايير الاجتماعية إذا سلكها أفراد الأسرة أو أحدهم ضمن مجتمعنا العربي الإسلامي , أما بالمجتمعات الأخرى فالأمر مرهون بموقف ثقافة وديانة تلك المجتمعات عن هذه الظاهرة , المهم أنّها سلوك منحرف والسلوك المنحرف تتولى أدوات الضبط الاجتماعي إعادته إلى وضعه السليم جهد الإمكان , لكن حالة إدمان المخدرات يتجاوز بها المدمن كل المعايير والقوانين والقيم والتقاليد والاعراف والشرائع ، لأنّها حالة مرضية لا يتحكم فاعلها بإرادته بالإقلاع عنها إلا بوسائل علاجية معقدة وتستغرق بعض الوقت.

 إنّ إدمان المخدرات هو سلوك غير سوي تولد عنه اعتلالاً اجتماعياً حدث بالنسق الاجتماعي ، وهذا يجيء من حالة الارتباك المنخلقة من عدم التوازن بين أقسام النسق الاجتماعي , إنّ عدم التوازن بين أقسام النسق سيؤدي إلى خلل بالأدوار داخل الأسرة ليس لمدمن المخدرات فقط بل لبقية أفراد الأسرة والمآل تفككها,(34) إن المجتمع كما يراه الوظيفيون منظومة من المؤسسات والمنظمات والنظم الاجتماعية التي تؤدي وظائف محددة لضمان عنصري الاستمرار والإجماع في الوضع الاجتماعي ، ويرى هؤلاء أنّ العائلة تؤدي أدواراً وواجبات مهمة تسهم في تلبية الحاجات الأساسية في المجتمع وتساعد في ديمومة النسق الاجتماعي. (35 )إذن إدمان أحد أفراد الأسرة أو أكثر على المخدرات سيؤدي إلى فشل المدمن/المدمنين عن أداء دورهم ضمن الأسرة وبالتالي إصابة الأسرة بالاعتلال الاجتماعي أو بانحرافاً أولياً , فيبدأ أولاً دور باقي أفراد الأسرة في محاولة ثني ذلك العضو المدمن وإعادته عن وضع الانحراف إلى وضعه السليم ،(36) وبنفس الوقت يلعب المجتمع دوره الفعال في إعادة الأسرة إلى دورها الذي إصابة الاعتلال أو الوهن والتفكك , إذن في موضوع إدمان المخدرات يكون الدور الفعال هو لنظرية الدور الاجتماعي في إعادة العضو المدمن من الأسرة إلى وضعه السليم فيها لكي لا تتفكك الأسرة ، وبنفس الوقت إعادة الأسرة كمنظمة اجتماعية إلى دورها ضمن المجتمع لكي لا يختل البناء الاجتماعي , الجانب الآخر الذي يخضع لمفهوم النظرية البنائية الوظيفية هو الجانب الوقائي الذي يؤديه المجتمع من خلال النظام الاجتماعي ، إذ أن انتظام المجتمع يحتاج إلى وسائل واساليب ضبط اجتماعي وهذه تتجسد بوسائل تعزيز الامتثال والوسائل المنظمة لمواجهة التحديات وما يهدد النظام , وهنا تبرز الأهمية الوظيفية للعادات والتقاليد والقيم والأعراف والثقافة الشعبية فهذه هي وسائل الضبط الاجتماعي , إنّ بقاء النسق يعتمد على نجاحه في تأدية الحاجات الوظيفية ، ولهذا ينشئ أعضاء النسق مؤسسات وجماعات ومنظمات ونظم لتنتظم تحتها كل أنشطتهم التنظيمية وأفعالهم لتلبية الحاجات الوظيفية ,(37) إذن الأدوار الأسرية تنتظم تحت النظام الأسري الذي يحدد أدوار كل فرد بالأسرة بشكل دقيق ، وتحت هذا النظام تتحرك الأسرة لمنع أي من أفرادها من الخروج عن المعايير ، مستخدمة أليات الضبط الاجتماعي فينبغي أن يأخذ كل فرد منها دورا" في منع أي من أفرادها من تعاطي المخدرات والإدمان عليها من خلال أليات الضبط هذه بصيغة العقاب المتمثلة بالوصم أو النبذ الاجتماعي للمنحرفين , إنّ علم الاجتماع علم نظري وإنّ إسهامه في حلّ مشكلة تفكك الأسرة يقع ضمن دوره التنسيقي مع باقي العلوم الاجتماعية في حلّ المشكلة الاجتماعية هذه , فهي ليست مشكلة علم الاجتماع وحده بل كل العلوم الاجتماعية الأخرى ، ولأنها تعتبر مشكلة من مشكلات نظام علم الاجتماع فهو يسهم بدوراً فاعلاً يمتزج مع ما تقوم به بقية العلوم ، وينقل حل المشكلة هذه من عالم العلم النظري إلى عالم العلم التطبيقي ، فالأمر يحتاج أن يسهم علم الطب العضوي وعلم الطب النفسي وعلم القانون وعلم الخدمة الاجتماعية وعلم الفراغ والترويح في كيفية إعادة تأهيل هذا الإنسان المدمن والحاقة بالحياة الطبيعية , ويبرز هنا دور علم الاجتماع في منع تفكك الأسرة من خلال الأدوار الاجتماعية التي قام بها كل" من مكانه الوظيفي بالمجتمع ، وهذا هو من أسس تنظير البنائية الوظيفية التي تؤمن أنّ المجتمع بناءً واحد ولكل من أجزاءه دور" يقوم به من مكانه لخدمة بقاء وديمومة هذا البناء الموحد.

**4. الحروب وتفكك الاسرة والنظرية الاجتماعية**

**مفهوم الحرب**

 الحرب هي ظاهرة اجتماعية شكلها ونطاقها يحدده المجتمع الذي يقوم بها ، وهناك من ينظر للحرب باعتبارها عمل نبيل ، فهي النشاط الانساني الاعلى حيث الشجاعة والشرف ، وهي فرصة للأنسان الاعلى لعرض الفضائل كالبطولة والشرف ومن انصار هذا الرأي( هيجل)، كما كتب عنها (توماس مان )اذ قال أليس السلام عنصرا" من عناصر الفساد والحرب هي التطهير والتحرير والامل الكبير ، ولو تتبعنا نشأت الحروب لوجدنا سيرتها تمتد على طول سلسلة متصلة من الحروب القبلية شبه العالمية التي بدأت قبل التاريخ المسجل للانسان ، ثم حروب ما بين المدن ثم حروب ما بين الأمم ثم حروب ما بين الأمبراطوريات ، فقبل فجر الحضارة كانت الحرب عبارة عن غارات على نطاق صغير(41) ، ثم بعد ظهور الدولة بدأ النشاط العسكري في مناطق كثيرة من العالم ، وادى ظهور البارود وتسريع وتيرة التقدم التكنواوجي الى الحروب الحديثة ، ويذكر( لورانس كيلي) ان ما يقرب من 90-95% من المجتمعات المعروفة على مر التاريخ قد شاركت على الاقل في حرب عرضية، (42) وخاضت العديد منها باستمرار في اوربا الغربية ، ومنذ اواخر القرن الثامن عشر كان هناك اكثر من 150 من الصراعات والمعارك فيما يقرب من 600 مكان(43) ، لقد ازدادت مؤخرا" المخاوف بشأن اخلاقيات الحرب ، فينظر لها البعض باعتبارها غير مرغوب فيها وباعتبارها مشكلة اخلاقية وانه لا ينبغي ابدا" الدخول فيها ، لان اراضي الدول المهزومة تصبح جميعها تحت ادارة الدول المنتصرة فتتعطل وسائل الضبط الاجتماعي من قيم وتقاليد واعراف فتزداد الغارات لأغراض السلب والنهب ، فالبعض من الحروب لا تتوقف عندما يتم انجاز العمل العسكري خاصة عندما يتلاشى هيكل الدولة المهزومة اذ تستمر حرب العصابات ويسود مجتمع الدولة المهزومة الفوضى والارتباك ، ومع كل ويلات الحرب هذه يرى البعض ان التحضير والاستعداد والرغبة في دخول الحرب ضروري للدفاع عن الاوطان فيعتبرون ان الحرب ظاهرة عادلة .

 لقد عرف الحرب كثيرون فمنهم من عرفها بانها آخر وسيلة تلجأ اليها الامم بعد فشل السياسة في حل النزاع بينهما بالوسائل الأخرى ، او هي نزاع مسلح تبادلي بين دولتين او اكثر من الكيانات غير المنسجمة حيث الهدف منها اعادة تنظيم الجغرافية السياسية للحصول على نتائج مرجوة ومصممة بشكل ذاتي(50) ، او هي تفاعل بين اثنين او اكثر من القوى المتعارضة التي لديها صراع في الرغبات ، والحرب ليس بالضرورة ان تكون احتلالا" أو قتلا" أو ابادة" جماعية بسبب طبيعة المعاملة بالمثل أو كنتيجة للعنف أو الطبيعة المنظمة للوحدات المتورطة ، وللحرب تصنيفات عديدة حسب طبيعتها او اهدافها او شموليتها او نوع الصراع او جغرافيتها وتصنيفات اخرى عديدة .

**آثار الحرب**

 تترك الحرب آثارا**"** مدمرة على المجتمعات تشمل كل جوانب الحياة ، وتكون اكثر قسوة على الانسان كفرد ، مما حدى بكثير من الشعراء والمفكرين الى وصفها باوصاف مرعبة ، ثم يفصحون ان هذا ليس وصفها الحقيقي لأنها اقبح من ذلك ، وهم محقون بذلك لأن آثارها لا تقتصر على زمان ومكان وقوعها ، بل تتعداه بشبكة من الارتباطات العنكبوتية فهي تستهدف اول ما تستهدف الثروة البشرية للمجتمع ، ويكفي ان نورد بعض الامثلة لتوضيح ذلك ، ففي الحرب العالمية الاولى الخسائر البشرية من الجنود فقط (8) مليون قتيل و(7) مليون عاجز و(15) مليون مصاب هذه الارقام هي من اصل (60) مليون جندي اشتركوا بالحرب ،(44) هذا عدا عمن يموتون من الجنود بسبب تفشي الامراض والاوبئة بينهم ، وارجو ان لا يضن القاريء ان ذلك امر يسير ، ففي عام 1812م عندما تراجع نابليون من موسكو عاد من جنوده الذين عبروا نهر النيمان 40 الف جندي من مجموع 450 الف جندي كانوا قد عبروه ذهابا" اذ فتك بهم مرض التيفوس بأكثر من قتلى المعارك ،(45) اما الضحايا من المدنيين فهذا مثال من الحرب العالمية الثانية ، فقد بلغ عدد القتلى من المدنيين (40) مليون مدني من مجموع (60) مليون قتيل مدني وعسكري ، (46) هؤلاء ممن يغادرون الحياة الدنيا امواتا" لكن بقدرهم اضعافا" يبقون احياء الاجساد لكنهم ميتي السلوك ، مما تركته فيهم الحرب من صدمات نفسية ومشاكل اجتماعية .

 أما في مجال آثارها النفسية والأجتماعية على الفرد فيذكر البروفسور صمؤيل كيونك في دراسة ميدانية عن الآثار النفسية والاجتماعية التي تركتها الحرب العالمية الثانية على الاطفال في المجتمعات الاوربية ،(39) يبين ان صدمة الحرب وفقدان الاب ولدت عند الاطفال احاسيس وانفعالات وحالات نفسية وعصبية عنيفة ، فقد تركت عليهم حالة من الخوف والحزن والكآبة وفقدان الثقة بالنفس وضعف الاختلاط مع زملائهم والانعزال عن المجتمع ، وتعرضوا الى بعض الامراض الجسمية نتيجة للامراض النفسية والعصبية التي اصابتهم جراء ضغط الحرب واهوالها الى الحد الذي مات البعض منهم جرائها ، كما تركت عليهم من الآثار الاجتماعية السلبية كتغيير بعض القيم الاجتماعية مثل الصدق والامانة و التضحية والايثار والتعاون ، هذه الآثار ستجعل الفرد على استعداد لان ينحرف سلوكه بمجرد ان يتعرض لأي مؤثر ، وهو والحالة هذه سيكون عنصرا" مساعدا" في تفكك الاسرة .

 أما في مجال آثارها الأقتصادية فهي تستنزف كل امكانات الامة الاقتصادية فنفقاتها لا تفوقها اية نفقات ، فبالاضافة لما تستنزفه المعارك من خسائر اسلحة ومعدات وتموين ذخائر وغيرها ، فان الدولة المهزومة ملزمة ان تدفع كلفة الحرب للدولة المنتصرة وقد تصل احيانا" الى اقتطاع اجزاءا" من ارض الدولة المهزومة بدلا" عن التعويض ، وخير مثال نستشهد فيه هو العراق الذي يمتلك ثروة هائلة لكنها استنزفت على الحروب وبقيت البلاد متخلفة عن العالم من كل جوانب الحياة ، ان الآثار الاقتصادية للحرب تنعكس لامحال على الأسرة وان اكثر اسباب مشاكل الاسرة هي لأسباب اقتصادية وبالتالي سيكون عاملا" مساهما" في تفككها .

**دوافع الحرب**

 نرغب في هذا الجانب ان ندخل الموضوع مباشرة" اذ يقول ( وود رو ولسن ) هل هناك اي رجل وهل هنلك اي امرأة وهل هناك اي طفل لا يعرف ان بذور الحرب في العالم الحديث هي التنافس الصناعي والتجاري(47) ، لكن قد تكون دوافع الحرب مختلفة بين من يأمرون بها وبين الذين يموتون فيها (48) ، وعليه نستطيع القول ان من دوافع الحرب هو للمنافسة الاقتصادية او بالأحرى القضاء على المنافس ، او لمبرر اخلاقي ، اما علم النفس التطوري فيرى ان دوافعها ترتبط بانها امتداد للسلوك الحيواني ويعتبر الكائنات البشرية هي بطبيعتها عدوانية ،(49) في حين ان النظرية السلوكية ترى ان الحرب والعنف تاتي من الحاجة للحب ففي الطفولة يتجسد ذلك بالدفاع عن الام اما بالبلوغ فيتجسد بالدفاع عن الوطن ، اما النظرية السوسيولوجية فترى ان الحرب هي نتاجا" للظروف المحلية اي اولوية السياسة الداخلية كما نظَر لذلك (كيهر وهانس وبهلر) كما ترى هذه النظرية ان الحرب هي نتاج لقرارات رجال الدولة والوضع الجغرافي السياسي الذي يؤدي الى السلام وبحسب (كلاوفيتز ) ، وقال( لويس كوسر) في نظرية الصراع بان للصراع وظيفة خاصة عندما تكون الجماعة مهددة بالمشاعر العدائية والمتعارضة من اجل تحقيق التكيَف الداخلي فيها(53) ، فقد تلجأ بعض الدول التي تعاني من صراع عرقي او طائفي الى الدخول في منازعات او حروب مع دول اخرى من اجل العمل على توحيد جبهتها الداخلية ، اي ان دخولها في منازعات مع دول اخرى امر مفتعل ، اما النظرية الديموغرافية والتي تثير الانتباه فترى ان من دوافع الحرب الرئيسية هي انها تقوم بسبب توسع السكان وندرة الموارد وتصف ذلك بانه مصدر للصراع العنيف بحسب ( مالتوس) (51) ، كما ان هذه النظرية ترى ان دافع الحرب هو تضخم عدد الشباب ، وتمثل نظرية تضخم عدد الشباب تطورا" اصبح اكثر تاثيرا" في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية وستراتيجيتها العسكرية ، فقد اشار المفتش العام لوكالة الأستخبارات المركزية الى هذه النظرية في تقريره لعام 2002م بعبارة ..... الآثار المترتبة على الامن القومي من التغيير الديموغرافي العالمي هي.... .

**الحرب وتفكك الأسرة**

 أجرى البروفسور ( وليم كوود ) 1981م دراسة بعنوان الحرب والتفكك الأسري ، بحث فيها عن أثر الحرب العالمية الثانية على المجتمع الامريكي ، (40) تناولت الدراسة التفكك الأسري اسبابه وآثاره على الفرد والمجتمع ، أذ يرى كوود في دراسته أن من اهم الأسباب المسؤولة عن تفكك الأسرة هي الحرب ، ذلك لأن الحرب تترك آثارها السلبية على الأسرة برمتها ، أذ تسبب عدم استقرارها وتشرد ابنائها وتعرضهم للخوف والقلق الناجمين عن غياب الأب لمدة طويلة ، ومجهولية مستقبله وفيما اذا يعود او لا يعود ، وكذالك مجهولية مستقبل الأسرة نفسها ، ومن يتولى تربية الأولاد عند غياب الأب عن العائلة ، فعلى الرغم من وجود الأم الا انها وحدها غير كافية ، فضلا" عن ذلك قد تصل اخبار من جبهات القتال للأسر عن مقتل او جرح او فقدان الآباء مما يعرض الأمهات الى حالات يأس وقنوط وكآبة تؤثر سلبا" في عملية التعامل مع الأبناء .

 وهناك امهات نتيجة غياب ازواجهن لفترات طويلة ، ارتبطن بعلاقات عاطفية مع رجال آخرين ، وعند سماع الأبناء بمثل هذه الأخبار شذَ سلوكهم بسبب الشجار المستمر بينهم وبين أمهاتهم لأنشغال الأم بعواطفها وأهمالها لدورها التنشيئي ، وربما دفعت أحداث كهذه الأبناء الى الهرب من البيت ، وبذلك تعرضت الأسرة الى التصدع وعدم الأستقرار والتفكك.

 أن وصول خبر مقتل الأب او فقدانه في جبهات القتال ، يعرض الأطفال الى صدمات نفسية حادة تبقى عندهم طول حياتهم وتؤثر تأثيرا" سلبيا" في شخصياتهم ، فضلا" عن الآثار الأجتماعية التي تلحق بالأسرة من جراء فقدانها ولي أمرها ، اذ تتولى الأم المسؤولية الكاملة للأسرة فتحتل مكان الأب في التوجيه والأشراف والرعاية وكسب موارد العيش ، وقد تكون الأسرة متماسكة نوعا" ما الا انها تحمَل الأم جهدا" كبيرا" ، في حين هناك أسر تتزوج الأمهات حال سماعهن مقتل الزوج او فقدانه في جبهات القتال ، و يكون الأطفال ضحايا هذا الزواج اذ ان الأم لا تستطيع الموازنة بين متطلبات اطفالها الصغار ومتطلبات زواجها الجديد ، فبعض الأزواج الجدد يطلبون من زوجاتهم ترك الأطفال وشأنهم ، وهذه الحالة تؤثر سلبا" في تنشئتهم اذ يتعرضون للضياع والبعثرة وحالة اليأس والأنكسار النفسي والمعنوي ، وهنا تتعرض وحدة العائلة الى التفكك والتداعي والأنهيار عندما يترك الأطفال دون من يرعاهم ويهتم بهم .

 وفي تجربتنا نحن في العراق عشنا وشهدنا كيفية تأثير الحرب على تفكك الأسرة وضياعها ، فالمشاكل الأجتماعية التي تعيشها اسرة الشهيد بالعراق تفوق باضعاف ما ذكره كوود في دراسته بسبب طبيعة النظام الأجتماعي الذي نعيشه ، فهناك مشاكل الوصاية على الأطفال ، وهناك مشاكل ايواء ارملة الشهيد واطفالها ، ومشاكل تركة الشهيد وحقوق والديه الذين على قيد الحياة فيها ، وظهرت مشاكل بعد عودة اسرى الحرب ، عندما وجد البعض منهم ان زوجته متزوجة من شخص آخر ، واحيانا" يكون الزوج الآخر هذا هو أخ الأسير العائد ، أذ اجبرت زوجته عندما اصبح فقدانه مجهولا" على الزواج من اخيه لكي لا يتشرد اطفاله ، هذه بعضا" من المشاكل التى واجهت الأسرة العراقية وأدت الى تفككها ، وبعد ان تضع الحرب اوزارها وبقاء المجتمع يئن من آثارها الاجتماعية ، لا تخلو انعكاسات آثارها النفسية على الفرد من صناعة المشاكل بين الأزواج مما تدفع للطلاق ، او آثارها الأقتصادية على الأسرة والتي ايضا" تدفع للطلاق ، و ما ذكرناه ليس هو كل ما تخلفه الحرب على المجتمع من مشاكل تسبب تفكك الأسرة ، انما هناك الكثير من السلوكيات في الحرب تساهم في تفكك الأسرة .

**الحرب والنظرية الأجتماعية**

 تترك الحرب آثارها المدمرة على المجتمعات باتجاهين ، الاول هو ذات الفرد وشخصيته ، اذ تنتابه آثار نفسية واجتماعية تتجسد بمعانات من اعراض سلوكية عصابية او ذهانية ، وامراض عضوية يصاب بها بسبب حالته النفسية ، وتتوقف شدة المعانات على قوة الصدمة من جهة ، وعلى تحصن الفرد وقدراته النفسية والجسدية على تحمل تلك المؤثرات من الجهة الثانية ، فاذا كان ضعيفا" سيفشل في تأدية دوره الوظيفي الأسري ، اما الأتجاه الثاني فهو الآثار المادية والتي على الأغلب ستصيب الجانب الأقتصادي ، وهذا بالنتيجه سينعكس ايضا" على الفرد بشكل غير مباشر ، أذ ستتجلى بغياب الخدمات الأجتماعية الضرورية لتحقيق سعادة الفرد ورفاهيته ، ومن هذا الجانب أيضا" سيكون عاجزا" عن تلبية رغبات وأمنيات أسرته ، اضف الى ذلك الصعوبات التي سيعانيها للتكيَف مع البيئة والمتغيرات الجدبدة والتي قد تؤدي الى اصابته بامراض نفسية او عقلية عندما يفشل في التكيف واحتمال التغيرات ، هذه الأخفاقات ستجعل ذلك الفرد فاقدا" لدوره الوظيفي ضمن أسرته مما يستوجب التدخل لأعادته لدوره الوظيفي .

 من هنا تبدأ مهمة النظرية الأجتماعية حيث تساهم نظرية الدور الأجتماعي في اعادة توزيع الأدوار والمكانات وتكاملها ، لأعادة حالة التوازن ضمن الأسرة بحيث يكون افرادها مرتبطين بعلاقة منسجمة تكاملية مع النسق الأجتماعي ، ان فقدان بعضا" من افراد الأسرة خاصة" اذا كان الأب ، يعني حدوث اعتلالا" اجتماعيا" بالنسق الأجتماعي بسبب عدم التوازن بين اقسامه ، فالمعالجة بهذه الحالة ان يعاد النظر بتوزيع الأدوار على افراد الأسرة ، فتقوم الأم بدورين دور الأب الغائب ودورها كأم ، كما ينبغي ان يساهم الأبناء الكبار ضمن قدراتهم في مساندة الأم بأدوارها المنزلية والتعويض عن دور ابيهم في المجتمع ، يضاف الى ذلك يجب اعادة الأسرة كمنظمة اجتماعية الى دورها ضمن المجتمع لكي لا يختل البناء الأجتماعي ، الجانب الآخر الذي يخضع لمفهوم النظرية البنائية الوظيفية هو الجانب الوقائي الذي يؤديه المجتمع من خلال النظام الأجتماعي ، وهو الحاجة الى عوامل ضبط وهذه تتجسد بوسائل المنظمة لمواجهة التحديات وما يهدد النظام ، وهنا تبرز الأهمية الوظيفية للعادات والتقاليد والقيم والأعراف في المحافظة على النسق من التفكك والأنهيار ، ان بقاء النسق يعتمد على نجاحه في تأدية الحاجات الوظيفية ، (52) ولهذا ينشيء اعضاء النسق مؤسسات ومنظمات وجماعات ونظم لتنتظم تحتها كل انشطتهم التنظيمية وافعالهم لتلبية الحاجات الوظيفية ، وضمن هذا الأـطار يطلب من هذه المؤسسات والنظم ان تنتشل هذه الأسرة وتمد لها يد العون والمساعدة لتستعيد توازنها الدوري ، فاذا نجحت الأسرة وبمساندة المجتمع في اعادة تنظيم ادوار افرادها وتمسكت بوسائل الضبط الأجتماعي للمحافظة على توازنها بالوضعية الجديدة التي تركتها عليها آثار الحرب ستتجاوز حالة التفكك والضياع .

**المبحث الرابع: الأستنتاجات والمقترحات**

**الأستنتاجات**

**1**. العائلة منظمة اجتماعية قد تتعرض للكوارث الطبيعية او الأصطناعية تترك عليها آثارا" ربما تشل دورها الوظيفي كليا" او جزئيا" ، وقد تكون لا حولة لها في ذلك كما في الفقر والحروب ، او قد تكون هي طرفا" في الكارثة كما في الطلاق والمخدرات ، مما يجعلها عرضة" للتفكك والأنهيار ، وبالتالي يتوجب عليها ان تكيَف نفسها وافرادها لمواجهة هكذا اوضاع ، وذلك بأن يتدرب ويمارس افرادها بعضهم ادوار البعض الأخر ، وان تديم روابط اجتماعية متينة ضمن هيكلها ومع المنظمات والمؤسسات والجماعات الآخرى ، لكي يزداد تماسكها وكذلك لتضمن معاونة المجتمع لها عندما تتعرض لمأزق .

2. الفقر ظاهرة اجتماعية أوجدتها الأنظمة السياسية والأقتصادية التي وضعها الأنسان ، حيث قسَمت الثروات تقسيما" غير عادل ، فظهرت فوارق طبقية اجتماعية جعلت البعض يتمتع بحياة مترفة ومرفهة وآخرون لاطعم لحياتهم ، هذه الفوارق أشعلت صراعا"شاملا" لم يخمد أواره حتى تتحقق العدالة بتقسيم الثروات كما يعتقد البعض ، وشمل هذا الصراع العائلة نفسها بهدف طموح افرادها لتحقيق اهدافهم وامنياتهم ، فلربما ينحرف رب الأسرة في تأمين المال بطريقة غير مشروعة فيتعرض للسجن فتتفكك الأسرة ، او لربما يحدث خلاف بين الزوجين بسبب الفاقة فيتعكر صفو العلاقات الأجتماعية والعاطفية ويقود الى الطلاق فتتفكك الأسرة ، او لربما حالة الضنك تجبر العائلة على زج أطفالها بسوق العمل قبل أوانهم فيختلطوا باطفال الشوارع وينحرفوا فتختل الأسرة وتتفكك ، او لربما يتقبل الجميع حالة الفقر فيتعففون لكنهم يعيشون محرومون مما يتمتع به غيرهم.

3. يحدث الطلاق لأسباب كثيرة لكن قاسمها المشترك هو فقدان التفاعل العاطفي بين الزوجين ، الذي هو محصلة حالة نفور بينهما لسبب ما ، فيضفي عليهم عدم التقبل او الأنسجام والتوتر لأتفه الأسباب ، فيصبح الحل الانسب حسب اعتقادهما هو انهاء علاقتهما الزوجية ، وعليه ينبغي البحث وبكل دقة وجدية على السبب الحقيقي وليس الأكتفاء بالأسباب الظاهرة ، اذ لربما يكون علاجه سهلا" لكنه خارج طاقة الزوجين .

4. ذكرنا ان هناك كوارث تسبب تفكك الأسرة يكون للأسرة طرف في ان تحل بها ومثالها المخدرات ، ان ادمان المخدرات حالة مرضية تشلَ عمل بعض او كل افراد الأسرة ، لأن المدمنين يحتاجون من يرعى احتياجاتهم كالأطعام والنظافة وغيرها ، وكنتيجة حتمية فأن افراد الأسرة سيخفقون في أداء ادوارهم الوظيفية داخل الأسرة تجاه بعضهم وخارجها تجاه المجتمع مما يجر الأسرة الى التفكك ، وعليه يتوجب على الأسرة ان تتوخى كل الأجراءآت الوقائية لمنع هكذا حالات منذ بدايتها .

5. هناك مؤثر خارجي قسري قد تتعرض له الأسرة يؤدي الى تفككها ، كفقدان احد الزوجين او كلاهما بالوفاة او السجن او الأعتقال ، جراء كوارث الحروب او كوارث الطبيعة ، ان مثل هكذا حالة تشل فعالية من تبقى من الأسرة في اداء وظائفهم تجاه بعضهم وكذلك التزاماتهم تجاه المجتمع ، واذا كانت الوفاة بسبب الكارثة فمن المؤكد ان الصدمة الكارثية ستؤدي الى غياب او ضعف سلطة الضبط الأجتماعي وبالتالي تتشرد الأسرة وتتفكك ، وعليه اصبح مطلوبا" ان يعرف افراد الأسرة بعضهم لأدوار البعض الآخر ، والتوعية باهمية التمسك بوسائل الضبط الأجتماعي من قيم واعراف وتقاليد لأهميتها في منع انهيار الأسرة وتفككها .

6. أن المجتمع عبارة عن نسيج سلطات ، لأن اي علاقة اجتماعية لابد ان تتميز بشكل من اشكال السلطة ، ومنها سلطة الأسرة على افرادها ، لذلك يرى البعض ان افضل تعريف للسلطة هو التنظيم الداخلي للرابطة الأنسانية ، سواء كان ذلك من خلال الثقة المتبادلة في اطار الأسرة أو ثقة الصداقة أو عقد العمل أو قيم المجتمع ، وعليه فاذا غابت سلطة الأبوين او احدهما أختل النظام الذي ينظم حياة الأسرة فلم تعد قادرة على اداء دورها عندئذٍ ستكون أسرة مفككة .

7. يحدث في بعض الأحيان ان يسود بيئة الأسرة الأضطراب ، مما يسبب عدم توافق الأبناء لسلطة الأبوين رغم وجود الرباط الأسري سائدا" ، لأن هناك فجوة تفاعلية وعلائقية بينهما تخلق وهنا" وتفككا" وهو ما يعرف بالوهن الأسري المستتر ، لكنه لم يصل بعد الى انهيار بنية الأسرة ولم يقترب من تمزيق نسيجها العلائقي ، على الأغلب تحدث هكذا حالات خلال عمليات التغيير الثقافي والأجتماعي ، وعليه ينبغي التحضير لعمليات التغيير بدقه وتنفيذها بسلاسة وعدم تعجل.

**المقترحات**

1. السعي بكل الجهود لأن تكون عمليات التغيير الثقافي والأجتماعي تخطيطا" وتنفيذا" سلسة وغير متعجلة ، لتلافي حصول فجوة علائقية بين الآباء والأبناء تخلق وهنا" وتفككا".

2. التوعية والتثقيف بتدريب وممارسة افراد الأسرة بعضهم لأدوار بعض ، لتلافي انهيار الأسرة وتفككها اذا فقدت احد افرادها خاصة الأبوين.

3. التوعية والتثقيف بعواقب الطلاق وانعكاساته على افراد الأسرة جميعا" الأبوين والأطفال وكذلك على المجتمع ، وان تتولى عناصر الأرشاد والخدمة الأجتماعية دورا" فاعلا" في ذلك ، مستهدفين ان يكون الطلاق بالحد الذي لا حلول على الطريق سواه .

4. ان يكون دور السلطات اكثر فاعلية في محاربة المخدرات ، وان تساهم الأسرة بفاعلية في تحصين افرادها من تعاطي هذه السموم القاتلة ، كما تسعى بمنع من يتعاطاها من افرادها من وصوله الى حالة الأدمان .

5. ان تعيش الأسرة في جو دافيء من الألفة والأنسجام والتعاون خاصة" بين الزوجين ، وان يتذكرا ان العلاقة بينهما تبادلية العواطف ، يساهم فيها بالأخذ والعطاء كلا الطرفين على حد سواء.

6. مواجهة الكوارث خاصة" الحروب بشجاعة وصلابة ورباطة جأش ، والأنتقال باسرع ما يمكن من الحالة السلبية الناتجة من اثر الصدمة الى الحالة الأيجابية في الصمود والمقاومة ، وان تعيد الأسرة روابطها فيما بين افرادها ومع المجتمع ، وتحافظ على وسائل الضبط الأجتماعي للحيلولة دون تفككها او تفكك المجتمع.

7. الأسهام وبفاعلية من خلال وسائل الأعلام ومنابر الجامعات وفصول المدارس الثانوية للتعريف بدور علم الأجتماع التطبيقي ليتعرف الفرد ممن لديه قاعدة معرفية جامعية كيفية الأستفادة من النظريات الأجتماعية في الحياة اليومية .

8. السعي بكل المجالات وفي كل المحافل المحلية والأقليمية والدولية فرادا" او بهيئات للتأثير على أصحاب القرار لتجنيب المجتمعات ويلات الحروب ، وذلك بالمساهمة بتعزيز السلم الأهلي والمجتمعي وخلق الوئام والسلام بين الأمم والشعوب ودفع اسباب الحروب عنها .

 **نقحت في 29آذار2013م**

**المصادر والمراجع**

1. وهبه الزحيلي ، التفسير المنير مجلد...2، دار الفكر ،دمشق ، 2002م ص68

 2 .محمود عبدالرحمن ، آفة المخدرات وخطرها على المجتمع ، دار اليمامة ، سورية، 2007م ص24

3.احسان محمد الحسن ، موسوعة علم الأجتماع ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1990م ص390

4.انتوني غدنز ، علم الأجتماع ، ترجمة فايز الصياغ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2005م ص235

5.احسان محمد الحسن ، المدخل الى علم الأجتماع ، دار الطليعة ، بيروت ، 1988م ص119

6. انتوني غدنز ، علم الأجتماع ، مرجع سابق ، ص252

7. محممد الخطيب ، الانثروبولوجيا الاجتماعية ، دار علاء ، سورية، 2008م ، ص80

8.بدر الدين السباعي ، مشكلة المرأة/الحل التاريخي ، دار الجماهير ، دمشق ،1985م ص66و69

9.محمد الخطيب ، الانثروبولوجيا الاجتماعية ، مرجع سابق ص85

10.احسان محمد الحسن ، علم اجتماع الجريمة ، دار وائل ، عمان ،2008م ص324

11. نفس المصدر ص325و328

12. روبرت نسبت وزميله ، علم الاجتماع ، ترجمة جرسي خوري ، بيروت ،1990م 53

13. معن خليل عمر ،علم المشكلات الاجتماعية ، دار الشروق ، عمان ، 2008م ص189

14. انتوني غدنز ، علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص403

15. معن خليل عمر ، علم المشكلات الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص204

16.نفس المرجع ص190

17.نفس المرجع ص191

18. انتوني غدنز ، علم الاجتماع ، مرجع سابق ص399

19.محمد صفوح الاخرس ، الانثروبولوجيا وتنمية المجتمعات ، منشورات وزارة الثقافة السورية ، 2001م ص35

20.بدر الدين السباعي ، مشكلة المرأة ، مرجع سابق ، ص68

21.احسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع ، مرجع سابق ص403

22. نفس المرجع السابق ص390

23. مرتضى المظهري ، نظام حقوق المرأة في الاسلام ، دار التعارف ، سورية ، 1985م ص247

24.شاكر الخشالي ، ثقافة تربية الاطفال ، دار بصمات، سورية ، 2010م ص208

25. نفس المرجع ص397

26.شاكر الخشالي ، نظريات معاصرة في علم الاجتماع ، كتاب الكتروني ، موقع الاكاديميةالعربية في الدنمارك ص18

27.ابراهيم عيسى عثمان ، نظريات معاصرة في علم الاجتماع ، دار الشروق ، عمان 2008م ص 44

28.محمود عبد الرحمن ، آفة المخدرات ، مرجع سابق ص23و24

29.نفس المرجع ص76

30. نفس المرجع ص67

31نفس المرجع ص68

32.احسان محمد الحسن ، علم اجتماع الجريمة ، دار وائل ، عمان ،2008م ص293

33. معن خليل عمر . علم المشكلات الجتماعية ،مرجع سابق ص173

34. نفس المرجع ص68

35. انتوني غدنز ، علم الاجتماع ، مرجع سابق ص258

36معن خليل عمر ، علم المشكلات الاجتماعية ، مرجع سابق 173

37.شاكر الخشالي ، نظريات معاصرة في علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص22

39. شاكر الخشالي ، التنشئة الاجتماعية للاطفال في واقع المجتمع العراقي بعد الاحتلال ، اطروحة دكتوراه ص27

40. نفس المرجع ص25

41.كيلي ، الحرب قبل الحضارة ، اسطورة من الوحشية، موقع.حرب .ar. Wikipedia.org/wiki/

42.نفس المرجع

43.الحرب العالمية الاولى ، نوع جديد من الحرب ، ج2 ص14و18 نفس موقع الانترنت السابق

44.مطبخ مارتن 2000 ، معاهدة فرساي ، نتائجها ، نيويورك ، لونغمن نفس الموقع السابق.

45.اثر تاريخي لوباء التيفوس ، جوزيف م كونلن نفس الموقع السابق.

46.وصل الى هذا المسار 20/4/2007 نفس الموقع السابق.

47.وريقات من وود رو ويلسون ، آرثر س لينك ، أ. د برينستن ، نيوجرسي ، مطبعة جامعة بريستون 1990م مجلد 6 ، ص45و46 نفس الموقع السابق.

48. الحروب البونية نفس الموقع السابق.

49.لورتز ،كونراد ، 1966 نفس الموقع السابق.

50. كلاوفيتز ، كارل فون 1976م وفي الحرب مطبعة جامعة برينستون ص87 نفس الموقع السابق.

51.غاستون لام واد ( واد المؤجلة) باريس 1960 نفس الموقع السابق.

52. شاكر الخشالي ، نظريات معاصرة ، مرجع سابق . ص22

53.صالح خليل الصقور، آثار التفكك الاسري على النظام الاجتماعي العام ، دار زهران ، عمان ،2003م ص20و21

 **التفكك الأسري**

 **"ظواهر اجتماعية والتفكك الأسري والنظرية الأجتماعية "**

**ملخص**

 يتناول البحث وبأسلوب وصفي تحليلي اخطر الظواهر الأجتماعية التي تشكل اهم الأمراض المسببة لتفكك الأسرة ، كالفقر الذي يشكل سببا" مباشرا" اوغير مباشر لأغلب مشاكل الأسرة التي تسبب تفككها ، والطلاق الذي يترك آثارا" نفسية واجتماعية مدمرة على الأطفال وعلى الزوجين انفسهم فتنهار الأسرة ، وأدمان المخدرات الذي ينخر الأسرة نفسيا" واجتماعيا" واقتصاديا" فيفككها ، ثم الحروب المسبب الأول لتفكك الأسرة لآثارها المادية والنفسية والأجتماعية على الفرد والأسرة والمجتمع ، ويبين البحث الدور التطبيقي للنظرية الأجتماعية في كيفية مواجهة هذه الظواهر والوقاية منها والعلاج عند وقوع الأسرة تحت آثارها بما يجنبها التفكك والأنهيار ومن هذه البيانات توصل الباحث الى استنتاجات افادته في صياغة المقترحات التي يراها تفيد المجتمع .

**مفتاح الكلمات:** العائلة ، الأسرة ، الفقر ، المخدرات ، الطلاق ، الحرب .

.disintegration of family

Research deals with style and descriptive analytical dangerous social phenomene that are most important cause of the family such as poverty which is the direct cause or indirectly most family problems cause dissociation and divorce that psychological scars and devastating social on children and the couple themselves will collapse family and drug addiction that affects family psychologically socially and economically dissociation then aware is afirst cause of the disintegration of family for their physical psychological and social on the individual family and community and research shows role applid theory of social how to confront these phenomena prevention and treatment at the time of the family under the effects including avert disintegration and collapse from these data rescarcher to conclusions testimony in the formulation.